النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

. العدد : 379
من 13 إلى 19 أكتوبر 2020

. الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء . المدير المسؤول : المصطفى براهمة . مدير النشر: سعيد رحيم . رئيس التحرير: التيتي الحبيب

كلمة العدد

حتى يسترجع العمل النقابي دوره النضالي

في مبادرة إيجابية للمركزيتين النقابيتين المناضلتين الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل نقف عند أمرين مهمين :

الأمر الأول يتعلق بمواجهة تغوّل الباطرونا المغربية ومباركة الدولة وأجهزتها، لقد حاولت الحكومة تمرير مجموعة من مشاريع قوانين تراجعية تضرب في الصميم حقوق الشغيلة المغربية منها قانون النقابات والقانون التكبيلي لحق الإضراب وصولا الى فرض مدونة شغل جديدة تعصف بما تضمّنته مدونة الشغل القديمة على علاّتها. هكذا واجهت المركزيتان مشاريع القوانين المذكورة بالرفض والشجب مطالبة بحق الشغيلة في إبداء الرأي وفي حماية مصالحها المكتسبة بالتضحيات الغالية التي قدمتها الطبقة العاملة المغربية على مرّ العقود.

الأمر الثاني يتعلق بمواجهة الأوضاع الاجتماعية الكارثية التي تعيشها الطبقة العاملة ومعها مجموع الشغيلة سواء في القطاع الخاص أو العام. هكذا بادرت قيادة الاتحاد المغربي للشغل لإعلان شهر الغضب الذي يمتد من 20 شتنبر إلى 20 أكتوبر، كما بادرت النقابات القطاعية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى خوض حملة من النضالات كالوقفات الاحتجاجية أمام الأكاديميات أو المديريات الإقليمية أو داخل المؤسسات التعليمية أو تنظيم المسيرات أو إعلان الاضرابات القطاعية مثل ما نسقت فيه الجامعة الوطنية للتعليم/كدش مع الجامعة الوطنية للتعليم/ التوجه الديمقراطي.

من خلال الأمرين المذكورين أعلاه نعتبر أن للعمل النقابي دور بالغ في الدفاع عن الحقوق والمكتسبات ومن أجل تحصين مصالح الشغيلة وكافة المنخرطين في العمل النقابي ضد السياسة القمعية التي تنهجها الدولة تحت جناح قانون الطوارئ الصحية. اننا نعتبر انصياع القيادات النقابية لمثل هذه المواقف هو نتيجة الضغط المتواصل والرغبة النضالية للقواعد وللمكونات السياسية والنقابية لهذه المركزيات. وكلما تقوّت هذه الرغبة للقواعد كلّما رضخت القيادة لهذه الإرادة والا ستجد نفسها في عزلة تامة وقد تنفلت الأمور من قبضتها.

يهمنا بالدرجة الاولى أمر تقوية القناعة عند المناضلين المنحازين لمصالح الطبقة العاملة سواء في قواعد المركزيتين النقابيتين أو المتواجدين في القيادة. ان العمل النقابي مهم للغاية وهو المدرسة الإلزامية للطبقة العاملة، فيها تتعلم أبجديات النضال المشترك وعبرها تخوض النضال الاقتصادي وتتعرف على العدو الطبقي وتتلمس أن الدولة جهاز سلطة الكتلة الطبقية السائدة يخدم مصالحها ويوظف القانون وأجهزة القمع لإسكات صوت العمال.

ان مناسبة العمل المشترك بين المركزيتين خلال ظروف الأزمة الحالية متاحة ويجب دعمها والاهتمام بها. لذا نعتبر أنفسنا وخاصة مناضلينا العمال والنقابيين معنيين باقتراح خطط نضالية وتقوية المبادرات وتحويل الإعلانات الخطابية أو البيانات الشكلية إلى حقائق على الأرض في شكل برامج تمتد لجميع القطاعات وجميع مناطق المغرب، وتسعى إلى حشد ما يمكن من القوى ومن التحالفات والجبهات والتنسيقيات. كما أن الاشهر القادمة وبارتباط مع الانتخابات المهنية يجب ان تجعل المناضلين الملتزمين بمصالح الطبقة العاملة قادرين على تغليب الوحدة والعمل المشترك وأن يتجنبوا الاحتكاك والنزعة العدوانية تجاه رفاق في المركزية الأخرى. إن هذه الاحتكاكات واردة وقد تعصف بالعمل المشترك وهذا في حد ذاته أمر يجعل من مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة مهمة غاية في الأهمية لأنها ستمكن الطبقة العاملة من التحول من طبقة تقسمها أحزاب الطبقات الاخرى لتستغلها في خدمة مصالحها الخاصة. فكلما تقدمنا في خطة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كلما حصنا وحدتها النضالية ووحدنا إطاراتها النقابية.

ضيف العدد : **العربي حنان**

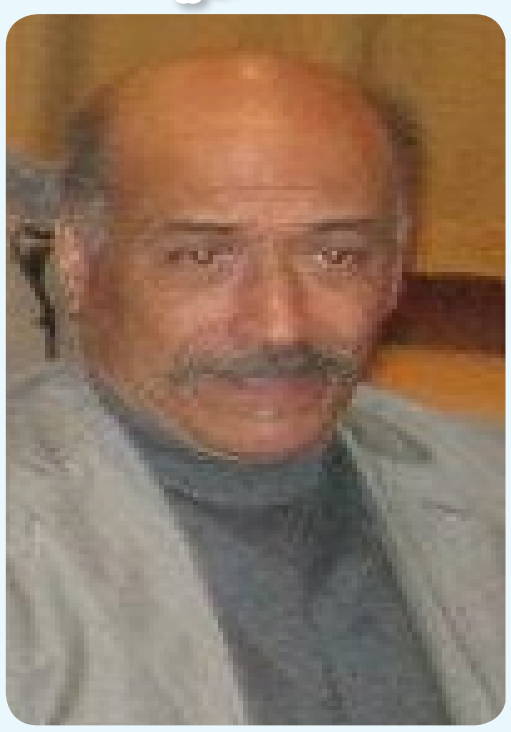

قروض صندوق النقد الدولي جعلت المغرب تحت مظلة الإملاءات

6 هاجس نتائج االانتخابات وإعادة تدوير النخب

11 الشباب والشغل:واقع كارثي وحركة نضالية مشتتة

12 رأسمالية المراقبة: تقنيات التواصل الاجتماعي كأدوات جديدة داخل المنظومة الرأسمالية

16 تعديل القاسم الانتخابي وتوسيع تمييع الانتخابات

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

شبيبة النهج الديمقراطي تندد بحملات الطرد الجماعي للعمال من طرف الباطرونا

تـدارس المكتب الوطني لشبيبة النهج الـديمـقـراطـي في اجتماعه الدوري مختلف المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبعد وقوفه على الأوضاع التنظيمية والنضالية للشبيبة فإنه يعلن ما يلي :

- تنديدنا بالقمع الـذي تشهده العديد من النضالات الشعبية واستمرار الاعتقالات والمحاكمات الصورية التي تستهدف النشطاء والصحفيين والمضايقات التي تتعرض لها العديد من الاصوات العارضة، كما نطالب بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف وجرادة وكافة المعتقلين السياسيين.

- تـنـديـدنا بـالـتـدهـور الـكـبـيـر لـلأوضـاع الاقـتـصـاديـة والاجتماعية لمختلف الفئات الشعبية وفي مقدمتهم الطبقة العاملة وعموم الكادحين، نتيجة سوء تدبير الدولة للأزمة التي سببتها جائحة كورونا ودفاعها عن مصالح الشركات عوض سن سياسة صحية واجتماعية واقتصادية، تمكن من حماية صحة المواطنين وقوتهم اليومي.

- تنديدنا بحملات الطرد الجماعي التي تعرض لها أزيد من 626 ألف عامل وقمع مختلف النضالات العمالية في العديد من مناطق المغرب (عمال شركة أمانور بطنجة،...) ومحاولة تمرير مدونة الشغل التي تكرس هشاشة الشغل والتعاقد المؤقت.

تحيتنا للشغيلة التعليمية بمناسبة اليوم العالمي للمدرس 5 أكتوبر واستنكارنا التعثر الذي شهده الدخول الجامعي هذه السنة والارتباك الذي شاب إجراءات الوزارة الوصية بالاضافة إلى فرض اجراءات تتعلق بالتعليم عن بعد واجراءات التباعد في الوقت الذي يعاني فيه النظام التعليمي من الاكتضاض وشح الموارد المادية والبشرية وضعف التأطير البيداغوجي وانعدام للبينيات التحتية من مدارس وقاعات في العديد من مناطق المغربي المنسي. وكذلك تغول شركات التعليم الخاص التي تحاول استغلال الجائحة للمزيد من افراغ جيوب اباء وأوليا التلاميذ.

- استنكارنا الجرائم البشعة في حق الأطفال والتي راح ضحيتها الطفل عدنان في طنجة والطفلة نعيمة بنواحي ورزازات... بالاضافة إلى الاعتداءات الجنسية التي تطال العديد من الاطفال بسبب عدم تحمل الدولة مسؤوليتها في وضع سياسة اجتماعية وقانونية تحمي الأطفال من الاستغلال الجنسي والاقتصادي بالاضافة إلى عدم الدخل العاجل في الحالات الطارئة التي تكون فيها حياة الأطفال في خطر.

- استكارنا استغلال الجائحة من طرف المخزن لمحاولة تمرير العديد من القوانين التراجعية من قبيل مشروع قانون النقابات ومشروع قانون تكبيلي للحق في الاضراب.

- دعوتنا كل الاطارات الشبابية إلى المشاركة في الأنشطة النضالية التي دعت لها الجبهة الاجتماعية بمناسبة 17 أكتوبر اليوم العالمي لمناهضة الفقر، ومن ضمنها تنظيم وقفات محلية في كل المناطق إضافة إلى وقفة مركزية بالرباط.

- دعوتنا كافة المنظمات والحركات الشبابية إلى المشاركة في الأنشطة التي دعت لها الحملة العالمية لمناهضة الامبريالية وتنظيم أنشطة نضالية ضد التدخلات الامبريالية في المنطقة ومن أجل مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني ودفاعا عن سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

- دعوتنا كافة فروع شبيبة النهج الديمقراطي إلى انخراطها في النضالات الشعبية الحالية وتكثيف الجهود من أجل المزيد من الانخراط في دينامية التحضير للمؤتمر الوطني المقبل للإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي جهة بني ملال تدين الحملة المخزنية ضد الرفيق قاشا

في محاولة لإسكات الأصـوات الحـرة التي تفضح الفساد المستشري في الاقليم تم استدعاء والاستماع الى الرفيق كبير قاشا عضو اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي، من طرف الشرطة القضائية حول شكاية من طرف باشا المدينة، شكاية تتهم الرفيق بالتحريض على التظاهر ، في إشارة الى الوقفات الاحتجاجية التي نظمها مرضى القصور الكلوي، احتجاجا على الوضع اللإنساني الـذي يباشرون فيه حصص تصفية الـدم في ظل غياب طبيب مختص في الكلي وتقني مؤهل للتعامل مع أجهزة التصفية ناهيك عن التغدية والتعامل اللانساني والحاط من كرامة المرضى، فعوض فتح تحقيق نزيه حول مآل المال العام بالمركز المذكور ومحاسبة المتورطين في تبدير المال العام، يتم فبركة ملف بتهم يشتم فيها الانتقام المفضوح والبين.

واذ نستنكر وندين هذه المحـاولات التي تستهدف الرفيق كبير قاشا ، محاولات تستهدف التستر عن ناهبي المال العام، نطالب المسؤولين ب :

- وضع حد للتضييق الذي يتعرض له الرفيق كبير قاشا بصفته مدافعا عن حقوق الانسان ومناضلا بلجنة الخروقات بالجمعية المغربية لحقوق الانـسـان ووقـف التحرش بكل النشطاء الحقوقيين.

- فتح تحقيق مستقل و نزيه فيما جرى ويجري بمركز تصفية الـدم بخنيفرة وتحريك الشكاية التي تقدمت بها جمعية حقوقية بخنيفرة بشأن ما يعرفه المركز من تلاعبات بالمال العام ومحاسبة كل المتورطين في ذلك مهما كانت اسماؤهم و مناصبهم مهامهم.

- ايجاد حل لملف عمال شركة الكرامة الذين شردوا تحت مـرأى و مسمع السلطات المفترض فيها العمل على احترام مدونة الشغل على علاتها.

- حماية البيئة من التخريب الذي تتعرض له بواد سرو ورفع الضرر عن الساكنة.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

معركة عمال أمانور بكل بساطة

الشاوي سعيد

دروس قوية تأتينا من المعركة البطولية لعمال أمانور التابعة للشركة المتعددة الجنسيات فيوليا، بكل من طنجة ،تطوان والرباط، دروس عنوانها الصمود والمقاومة، حيث طيلة تسعة أشهر من التجويع والقمع ليس فقط للعمال الخمسمائة (500) المطرودين ،بل لأطفالهم ونسائهم ،لم ينل أي شيء من عزيمتهم رغم المحاولات الدؤوبة لكسر شوكة مقاومتهم التي جربت كل السموم القاتلة لهذه المعركة (إغراء، قمع، محاولة شق الصف...) .تستمر المقاومة وتستمر المأساة وتكشف في سيرورتها عن عمق الحقد الطبقي الذي تكنه البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج حين يتحدى العمال جبروتها وعنجهيتها.

في آخر لقاء بين ممثلين عن الاتحاد المغربي للشغل بطنجة وإدارة الشركة يوم 29 شتنبر 2020 أعلن ممثل الشركة عن قرار فصل ما بين 50 و60 عاملا تفعيلا للامتياز الذي منحته حكومة الباطرونا للمقاولات والمتمثل في إمكانية فصل 20 % من العمال، وكذا اقتطاع الخسائر الناجمة عن توقف السيارات والمقدرة ب 4 مليون درهم من أجور العمال بعد استئناف العمل واقتطاع مساهمات التأمين رغم أن العمال لم يستفيدوا من أي تامين طيلة أيام الإضراب.

يوم 6 أكتوبر 2020 وبعد تأكد الباطرونا والسلطات القمعية من رفض العمال أي مساومة على حقوقهم العادلة والمشروعة والمتمثلة بكل بساطة ووضوح في عودة جميع المطرودين أي المكتب النقابي الذي تم طرده من العمل، كشرط لاستئناف العمل، تم إنزال جحافل من القوات العمومية بمقر المعتصم بغاية فض الاعتصام، لكنهم وجدوا عمالا جاهزين لكل شيء حتى للموت، جاهزين لشهور أخرى من الاعتصام رغم قساوة الظروف ،عمالا يفتقرون لكل شيء إلا لإرادة فولاذية أسقطت كل من راهن على انكسار معركتهم في أزمة ضمير حادة ،وقد كان التصميم باديا في كل تفاصيل الحركات التي قام بها العمال ،مما أجبر السلطات القمعية على الانسحاب درء لأي ما يمكن أن يحول هذه المعركة البطولية إلى مأتم حقيقي، ينضاف إلى العار الذي تحمله هذه السلطات على جبينها جراء الإهانات التي جرعها إياها المستثمر الأجنبي الذي شرد مغاربة ولم يحترم قانون البلد المضيف.

كيف يعقل أن تتراجع إدارة شركة أمانور عن اتفاق موقّع بينها وبين ممثلي العمال في وقت حتى المداد الذي كتب به الاتفاق لم يجف بعد، وحين ينتفض العمال ضد هذا السلوك غير المتحضر لشركة تمثل برجوازية العالم المتحضر أو العالم الحر كما يسميه البعض، تقوم إدارة الشركة بطرد المكتب النقابي ضدا على قوانين البلد الذي تستثمر فيه والذي من المفروض احترام قوانينه المعلولة أصلا.

تفاصيل هذه المعركة، مبتدأها وحاضرها بكل تفاصيله تعج به وسائط التواصل الاجتماعي، وبالتالي لن أقف عنده، لكن ما يستوقفني كثيرا، هو هذا التغوّل لهذه الباطرونا الأجنبية وغير الأجنبية الذي يسود اليوم في المغرب، هذه الباطرونا التي تطلب كل شيء، أي قوة العمال منزوعة من جميع أسلحتها (الحق في الإضراب، الحق في التنظيم، جميع المكتسبات ...).

ما يستوقفني كثيرا جدا، هي هذه البطولة التي أبان عنها عمال شركة أمانور بطنجة، تطوان والرباط، هذه البطولة التي امتدت طيلة تسعة أشهر ومازالت متواصلة ولم تحرك إلا قليلا من اليسار وقليلا من المثقفين وقليلا من الصحافة وقليلا من القليل الذي يكابر العنف الطبقي المتصاعد، معركة بطولية بكل المقاييس خاضها ويخوضها العمال أمام الجميع، نقلت تفاصيلها الشاشة الكبرى التي يشاهدها كل أطياف وشرائح المجتمع: نقابيين، سياسيين، حقوقيين.. لكنها لم تتوفق في إيقاظ أي مبادرة فعلية للتضامن. اليوم المعركة وفق قرار العمال الأبطال ستنتقل إلى مقر الشركة بالرباط، مقر فيوليا المغرب، وبعدها إلى الدار البيضاء وتستمر فصول المأساة المتمثلة في عمال يرفضون الهزيمة وباطرونا متخلفة لا تقبل غير الهزيمة، عمال مسلحون بشرعية مطالبهم وإرادتهم، وباطرونا جبانة يشجعها على التمادي منطق المزايدات النقابية ووهن اليسار وتشرذمه.

فرع وزان للجمعية المغربية لحقوق الإنسان يطالب الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم بتحمل مسؤوليتها تجاه حرمان العديد من تلامذة العالم القروي من حقهم في التعليم

عقد مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوزان اجتماعه العادي يوم الخميس 09 أكتوبر2020، تدارس فيه الوضعية الحقوقية بإقليم وزان، وفي إطار تتبعه للأوضاع الحقوقية، الاقتصادية والاجتماعية ومن موقع المسؤولية الحقوقية وفي إطار الرصد والتقصي، سجل مكتب الجمعية ما يلي:

- حرمان العديد من تلامذة العالم القروي من حقهم/ن في التعليم جراء استمرار اغلاق أقسام الداخليات ودور الطلبة والطالبات ودار الأطفال بوزان دون توفير حل بديل، خاصة و أن أغلب أسر التلاميذ ذات دخل محدود وغير قادرة على تحمل مصاريف الكراء، وهذا يعتبر تمييزا صارخا؛ و يضرب في العمق مبدأي الانصاف و تكافؤ الفرص التي تنص عليها القوانين المؤطرة لقطاع التعليم، وسيؤدي الى استفحال ظاهرة الهدر المدرسي خصوصا في صفوف التلميذات.
- خصاص كبير في أطر التدريس و الإدارة الذي تعاني منه العديد من المؤسسات التعليمية بالإقليم.
- استمرار قضية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.
- حرمان العشرات من المربيات العاملات في قطاع التعليم الأولي التقليدي من مصدر رزقهن بعد رفض الجهات المسؤولة عن القطاع فتح مؤسسات التعليم الأولي التقليدي.
- إقصاء العديد من الدواوير بجماعة سيدي رضوان من الربط الفردي بالماء الصالح للشرب(أجزاء من دواري القيطون و اظهارطاج ، دواري أولاد عبد الله وأولاد بن سليمان)، وارتفاع تكلفة الربط الفردي التي تصل إلى 4800 درهم، الشيء الذي سيؤدي إلى حرمان الأسر الفقيرة والهشة من هذه المادة الحيوية والأساسية، كما يسجل إقصاء العديد من الدواوير بالإقليم من الاستفادة من مشروع تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب من سد الوحدة.
- ارتفاع مهول في نسبة البطالة نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي بالإقليم، مع عدم توفير فرص الشغل لحاملي الشهادات المعطلين.
- تنامي خطير لظاهرة الأشخاص بدون مأوى؛ خصوصا و أن منهم/ن من يعاني من أمراض عقلية، علما أن أغلبهم توافدوا على مدينة وزان من المدن المجاورة.
- تخلي رئاسة جماعة وزان عن مسؤوليتها في إصلاح الأزقة، وتحمل ساكنة الأحياء عبء هذا الإصلاح.
- تعاطي السلطات المحلية بانتقائية مع ملف تحرير الملك العمومي المناسباتي الذي يعرف خرقا سافرا داخل قلب المدينة، و أحيائها الهامشية.

إن مكتب فرع وزان للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو يتابع هذه الاختلالات والخروقات، ويستحضر معاناة ساكنة الإقليم سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي ، يعلن للرأي العام المحلي و الوطني بما يلي:

- تضامنه المطلق مع جميع الفئات المتضررة(تلامذة العالم القروي، مربيات التعليم الأولي التقليدي، المعطلون، الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ساكنة الدواوير التي أقصيت من الربط الفردي بالماء الصالح للشرب....)؛ ويعلن دعمه لها.
- مطالبته الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم تحمل مسؤوليتها تجاه تلامذة العالم القروي الذين حرموا من حقهم في التعليم، وتوفير أطر تدريس كافية لإحقاق مبدأي الإنصاف و تكافؤ الفرص، وتلبية مطالب الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.
- دعوته إلى توفير وسائل كافية للنقل المدرسي مع التقيد بالتدابير الوقائية من فيروس كوفيد 19.
- مطالبته بإيجاد حل لأصحاب رياض التعليم الأولي التقليدي و للمربيات اللائي يشتغلن فيها.
- استنكاره للصمت المريب لكل السلطات الأمنية و الصحية وكافة المسؤولين عن الوضع الاجتماعي بمدينة وزان تجاه فئة الأشخاص بدون مأوى، و مطالبتهم بصون و حماية الكرامة الإنسانية لهاته الفئة الاجتماعية التي تم الدوس على جميع حقوقها، و يحملهم مسؤولية الأخطار التي ممكن أن يتسبب فيها الأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية.
- رفضه لمنطق التمييز الذي تتعامل به السلطات المحلية لتحرير الملك العمومي.

تصويب

العدد 378 من الجريدة تحت الطبع توصلنا ببعض التعديل في ترجمة مقال الرفيق عزيز مسعودي لم نتمكن حينها من إدراجه، لذا، نورد الصيغة المعدلة للمقال فيما يلي:

هل ستؤثر الأزمة الصحية العالمية الحالية على التوازن الجيوستراتيجي العالمي؟

أولا وقبل كل شيء لنتساءل عن ما هي الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة الصحية العالمية، بخلاف السبب الأكثر وضوحًا والمباشر والتلقائي، والذي هو فيروس كورونا Covid-19 ؟ هذا السؤال أساسي لأن دول العالم ، والمغرب على وجه الخصوص ، تميل إلى الاستفادة من هذه الأزمة لإخفاء أو التستر على الأسباب الهيكلية للأزمة الصحية وتبرير فشلها في سياساتها العمومية، ولاسيما في قطاع الصحة.

فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، نتج عن الموجة النيوليبرالية الكبرى في جميع دول

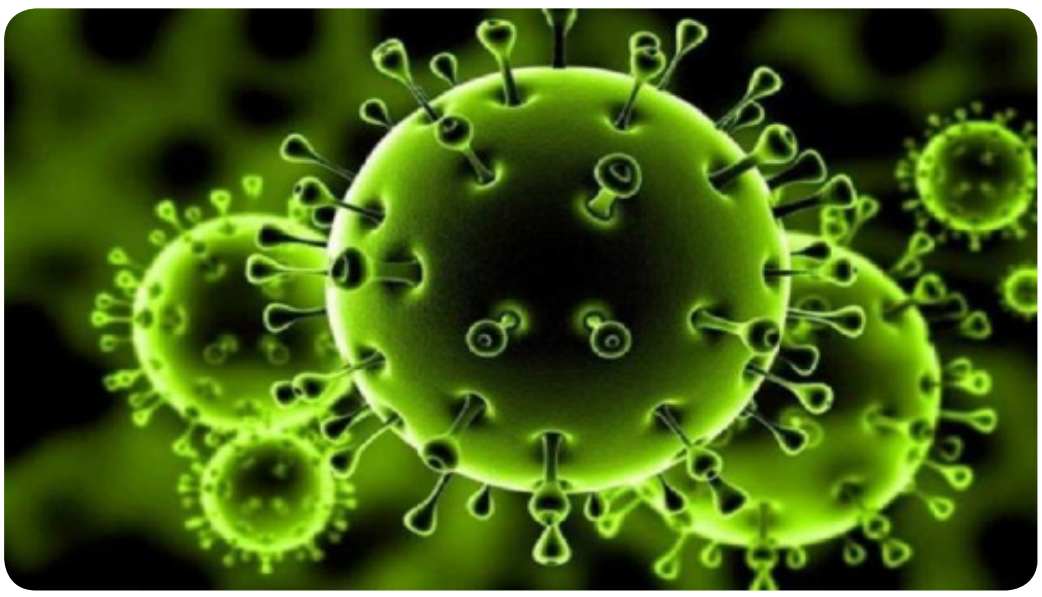

العالم تقريبًا، وبشكل متزامن، تخفيض الإنفاق العمومي في مجال الصحة وخوصصة هذا القطاع. وقد أدى ذلك إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية، وساعد في عودة العديد من الأمراض بقوة مثل السل. ومن هنا نشأت حركات خيرية ذات توجه سياسي وديني وجدت أرضية خصبة لانتعاشها.

وستخضع في الواقع معظم الخدمات العمومية مثل التعليم والصحة والحصول على المياه النظيفة أو الماء الصالح للشرب لدكتاتورية السوق. وهذه هي الأسباب الهيكلية الرئيسية للأزمة الصحية العالمية الحالية. في المغرب، كان برنامج التقويم الهيكلي (PAS) بمثابة عملية تدمير للخدمات العمومية، بحيث ستتخلى الدولة عن المدرسة والمستشفى العموميين ل"ثعالبة" القطاع الخاص. وتهيمن مافيا حقيقية على تجارة الأدوية مستفيدة من المناخ العام المشجع على الإفلات من العقاب. وأحدث مثال على ذلك هو فضيحة شراء وزارة الصحة لاختبارات/تحاليل كوفيد19- من شركة فرنسية، أعيد بيعها بعشرة أضعاف سعر الشراء.

في جميع أنحاء العالم، تستثمر شركات الأدوية متعددة الجنسيات في تصنيع المنتجات الصيدلانية المخصصة غالبًا للزبائن الأثرياء. وقد ازدهر الطب الفاخر مثل الجراحة التجميلية. ويجري حاليًا السباق لإيجاد لقاح Covid-19 خارج منظمة الصحة العالمية (OMS) . وهذه الأخيرة لم تعد لديها عمليا أية قوة، لقد فقدت استقلاليتها عن شركات الأدوية متعددة الجنسيات.

بالإضافة إلى ذلك، أن بعض الأمراض التي تقتل عشرات الآلاف من البشر كل عام، وخاصة الأطفال، مثل الملاريا وغيرها، لا تحظى باهتمامات شركات الأدوية متعددة الجنسيات، لأن المصابين بهذه الأمراض هم الفقراء الذين ليس لديهم موارد ومحرومون من التغطية الصحية. وهكذا يؤدي تسليع الصحة في النتيجة إلى تفاقم الفقر في بلدان الجنوب.

إن السباق حاليًا لإيجاد لقاح Covid-19 يجري أساسا خارج منظمة الصحة العالمية، التي لم تعد لها في الواقع أية قوة تقريبا. ويخضع البحث العلمي لمصالح رأس المال. ويُنظر إلى العالم على أنه قبل كل شيء سوق كبير، والبشر، سواء كانوا مرضى أم لا ، كزبناء محتملين .

إن البديل يكمن في تحسيس الشعوب وتنسيق جهودها لوضع كل من مجال الصحة وجميع الخدمات العمومية الأساسية في مكانها، بعيدًا عن منطق الربح، وفي خدمة الإنسان. هذه جبهة إستراتيجية تقوم على أوسع تحالف ممكن بين جميع الفئات الاجتماعية التي هي ضحية عملية التسليع هذه.

تقديم النقط الاساسية لمشروع قانون المالية 2021

"يأتي إعداد مشروع قانون المالية 2021، في ظل سياق دولي ووطني استثنائي فرضه انتشار فيروس كورونا. ويركز المشروع على التعليمات التي تعتبر من الأولويات في خطاب العرش الأخير، و التي تتمثل في تعميم التغطية الاجتماعية، وإطلاق خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، وإصلاح القطاع العام.

• تعميم التغطية الاجتماعية:

تهدف بالأساس إلى تعميم التأمين الإجباري على المرض وإ قرار التعويضات العائلية لفائدة كل الأسر؛ وتعميم التقاعد لفائدة الساكنة النشيطة التي لا تتوفر على تغطية اجتماعية؛ والتعويض عن فقدان الشغل لفائدة الساكنة النشيطة.

سيتم العمل على فتح حوار مع المهنيين المعنيين و الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لاستكمال بلورة منظور عملي شامل، يتضمن البرنامج الزمني، والإطار القانوني.

ومن اجل إنجاح هذا الإصلاح ستتخذ تدابير قبلية، وذلك بملائمة الإطار القانوني المنظم للتغطية الصحية الإجبارية ، ووضع إطار قانوني لتوسيع الاستفادة من التعويضات العائلية لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاص.

كما ستعطى الأولوية اللازمة لقطاع الصحة و التعليم (5 ملايير درهم إضافية)، مع ماسسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتبلغ الكلفة الإجمالية لتفعيل تعميم نظام التغطية الصحية الإجبارية ابتداء من سنة 2021 ،

وعلى مدى سنتين (2021 - 2022) حوالي 13.829 مليون درهم :

• 5.366 مليون درهم سيتم تمويلها في إطار النظام ألمساهماتي.

• 8.462 مليون درهم ستتكلف الدولة بتمويلها في الإطار النظام الغير مساهماتي.

- اطلاق خطة انعاش الاقتصاد الوطني

من المؤكد أن الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا أدت إلى تضرر مجموعة من القطاعات الاقتصادية الأساسية، و من هذا المنطلق سيتم تسخير كل الإمكانيات من تمويلات وتحفيزات، التي تتمثل في:

• العمل على تعبئة 10 ملايير درهم لتفعيل أليات الضمان لفائدة المقاولات إلا كثر تضررا؛

• مواكبة شركة الخطوط الملكية المغربية : تخصيص 1.17 مليار درهم برسم سنة 2021 مقابل 700 مليون درهم برسم سنة 2020

- التاسيس لمثالية الدولة وعقلنة تدبيرها

تسريع إصلاح الإدارة و القطاع العام ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات و المقاولات العمومية، و سيتم في هذا الإطار، إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، و مواكبة أداء المؤسسات العمومية.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع طاطا

في الوقت الذي كان فيه مواطنون ينتظرون ان ينعموا بسكن لائق وقد ادوا كل الرسومات اللازمة وحصلوا على تراخيص البناء واقرار بملكية ارض حضرية بتجزئة براهيم تومزين ومنذ سنة 2006 يعيشون على أمل ربط منازلهم بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء؛يفاجؤون بمن يخبرهم انهم في وضعية غير قانونية..

وعليه فإن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بطاطان يعلن مايلي :

- تنديده بهذه السياسات والسلوكيات التي لاتمت للقوانين والأنظمة المعمول بها بصلة.

- تضامنه مع كل المستفيدين الذين ادوا واجباتهم القانونية وحصلوا على تصاميم وتراخيص البناء من الجماعة الترابية لطاطان.

- يطالب بالاسراع في تمكين المواطنين من حقهم في ربط منازلهم بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء ومد قنوات الصرف الصحي مما يضمن لهم السكن اللائق والعيش الكريم.

- يحمل الجهات المعنية والمختصة تبعات ماقد يترتب عن التماطل والتسويف اللذان طالا هذا الملف فيما يستمر العبث بالعقار من خلال نزيف الريع والسطو على ماتبقى من اراضي الدولة التي استبيحت وبالتالي اجهض حلم الاستثمار وتوقفت عجلة التنمية بالاقليم.

نظرة على واقع أوضاع عاملات النظافة بالمغرب: مراكش نموذجا

امينة مهاوري

في إطار الدينامية التي يعرفها النهج الديمقراطي قبل المؤتمر الخامس والاعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، كان التفكير في مدينة مراكش باعتبارها قلعة عمالية تستحق أن يوليها التنظيم اهتماما إعلاميا خاصا، تقديرا لنضالات العاملات وتضحياتهن البطولية في مواجهة جشع رأس المال المتوحش وعنف السلطات ومن أجل تنوير الرأي العام وتعريفه بحقيقة أوضاع العاملات بالمنطقة وقساوة الظروف التي يعملن فيها ومتابعة نضالاتهن المتواصلة دفاعا عن مطالبهن المشروعة. والحوار التالي يلقي الضوء على هذه الأوضاع أجرته الرفيقة امينة مهاوري مع إحدى العاملات بالمنطقة :

1) هل يمكن أن تعرفي قراء جريدة النهج الديمقراطي بالظروف التي جعلتك تخرجين إلى العمل؟

• هي ظروف الفقر بشكل عام، فقد خرجت إلى العمل لإعالة أسرة تتكون بالإضافة لي ولزوجي من ثلاثة أبناء، ومساعدة الزوج على تحمل تكاليف الحياة وغلاء المعيشة.

• مانوع العمل اليدوي الذي تقومين به كامرأة عاملة؟

• عاملة نظافة بإحدى الشركات الخاصة وأعمل بمستشفى.

• هل تزودكم الشركات التي تعملون بها بمعدات خاصة لتسهيل العمل، وما هي؟

• أكيد تزودنا ببعض الوسائل إضافة لمواد التنظيف لكن بشكل غير كاف، إذ بإمكانها أن تزودنا بوسائل أكثر تطورا وبمواد أكثر فعالية وأقل ضررا للصحة وتساعدنا على الحصول على نتائج أفضل، لكن مع الأسف، يعولون أكثر على استنزاف المجهود.

• ما رأيك في العمل الذي تمارسينه حاليا؟

• شاق جدا، وظروفه صعبة للغاية فأنا مضطرة يوميا للخروج ابتداء من الساعة الخامسة صباحا للوصول على الساعة السابعة ولا أعود للبيت إلا لوقت متأخر من المساء ليبتدأ مسلسل العمل البيتي والنوم لساعة متأخرة. إضافة لكون الأجر زهيد جدا زد على ذلك تكاليف التنقل.

• ما أبرز الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في مراكش؟

• بشكل عام ظروف التنقل، فأغلب العاملات يعانين من قلة وسائل النقل في الصباح الباكر أو المساء، و هذا ما يجعل إضافة لكون بعضهن فريسة لبعض ذئاب البشر حيث يتم استغلال هذا الظرف أحيانا للاعتداء عليهن و سرقتهن أو اغتصابهن في بعض الأحيان، كونهن أيضا فريسة لسماسرة النقل حيث يتم اللجوء إلى مركبات غير خاصة بالنقل في كثير من الأحيان و غير مؤمنة ، و خاصة بالنسبة للعاملات في المجال الزراعي أو مصانع المنتجات الغذائية في هوامش المدينة ... و في غياب تام للنقل العمومي أو النقل الخاص بالشركات المشغلة ...إضافة إلى استغلال وضعها كامرأة لتعمل بأجر زهيد جدا، و هذا ميز تعاني منه كل العاملات و في اعتقادي في كل ربوع الوطن، ناهيك عن كونها تحرم من أبسط حقوقها الصحية و حقوقها كامرأة فليست هناك في أوساط العمل أماكن لرعاية الصغار و الرضع أو لتمكينها من ممارسة أمومتها في وضع العمل... ناهيك عن تعرض الكثير منهن للتحرش الجنسي، لكن لكون حقهن في الدفاع عن نفسهن غير مضمون العواقب فقد يلجأ الكثيرات منهن للصمت.

• من المسؤول عن هذه الوضعية؟

• أكيد بشكل مباشر أرباب العمل وبشكل عام الدولة التي سمحت لأرباب العمل والباطرونات باستغلال العاملات مقابل أجور زهيدة مستغلين بذلك أوضاع المعيشة التي تزداد غلاء يوما عن يوم وقصد توفير جزء ولو يسير من متطلبات الحياة.

• ما هي مطالب النساء العاملات بالمدينة؟

• على أن هذه المطالب قد تختلف أولويتها باختلاف قطاع العمل، إلا أن مطالب و احتجاجات العاملات لا تخرج عن

تنفيذ الحد الأدنى للأجور و التعويض عن ساعات العمل الإضافية و التعويض عن العمل خلال أيام الأعياد والمناسبات و احترام الراحة الأسبوعية و العطلة السنوية والتغطية الصحية و التعويض عن حوادث الشغل و تفادي الطرد التعسفي من خلال ضمان الضمانات التأديبية، والتعاقد على مهام واضحة ومحددة إضافة إلى توفير وسائل العمل إذ كيف يتم منحنا ملابس خاصة بالعمل و في نفس الآن تقتطع الشركة ثمنها من أجرنا ...كما أن أغلبهن يطالبن القائمين على تسيير الشأن المحلي بالمدينة توفير النقل العمومي بالشكل الكافي وخاصة في المناطق التي تعرف ضغطا كبيرا في التنقل نحو مقرات العمل الخدماتية أو التجارية أو الصناعية ونحو الحي الصناعي على وجه الخصوص، بشكل يخفف من الاكتظاظ و الضغط الحاصل خاصة خلال فترات الذروة و تسهيل شروط العمل للنساء، كما يطالبن الدولة بتحمل مسؤوليتها والضغط على الباطرونات قصد توفير وسائل النقل للعاملات في المجال الزراعي و الفلاحي و تربية الدواجن و مصانع الأغذية المتواجدة بهوامش المدينة بشكل يحفظ كرامتهن و أمنهن تفاديا للحوادث و الكوارث.

• كيف هي علاقتك بالنقابة (إن وجدت) ولماذا يلاحظ عموما عزوف النساء عن الانخراط في النقابات؟

• طبعا كانت هناك محاولات كثيرة لتأسيس فروع نقابية على فترات متباعدة في الزمن بحكم أنني أعمل أزيد من 15 سنة خلت، للأسف منها من لم يكتب له الوجود لطرد أعضاء المكتب النقابي عشية تأسيسه، ومنها من صمد إلى حدود انتخاب مناديب العمال، لكن أغلبها كان يبوء بالفشل لإصرار الباطرون على عدم انتظام عاملات وعمال الحراسة في تنظيم نقابي يطالبون من خلاله بحقوقهم المكفولة لهم بحكم القانون، والاستمرار في استغلال تعبهم وتكديس المال على حساب حقوقهم. والنساء غالبا عازفات بالنظر للوضع الذي سبق ذكره، ولأنهن متأكدات من أنه في حالة ما إذا تم الانخراط في العمل النقابي بقوة فسيجدن أنفسهن في الشارع دون أدنى حق من الحقوق... القضاء أيضا لا ينصفهن، والسلطات القائمة على الشغل تقف بجانب الباطرون ورب العمل ضدا على العاملة...

عدم توفر الوعي النقابي أيضا له دور في عزوف المرأة عن العمل النقابي ويرجع هذا بالأساس إلى ابتعاد المنظمات النقابية العمالية عن أوساط الشغل، وغيابها الشبه للتام، فهي تظل حبيسة مقراتها ولا تنظم صيغا تواصلية في أوساط العمل أو بمحيطها، حتى تساير العمال والعاملات في أوساط الشغل.

النظرة العامة أيضا والذكورية للمجتمع تساعد أيضا على عزوفها عن العمل النقابي

• هل تحترم الشركة قانون الشغل؟

• أكيد لم تحترمه يوما، فليس هناك تحديد لساعات العمل، وليس هناك عقد واضح للعمل. أنا أعمل هنا منذ عقد و نصف، تتناوب شركات المناولة على التعاقد معنا كلما انتهت مدة عقد إحداهن التي لا تتجاوز سنتين أو ثلاث، و أحيانا بضعة شهور، و لم أتقاض يوما الحد الأدنى للأجرو لم تعترف شركة قط بأقدميتي في العمل، و لا أتوفر على بطاقة عاملة و لا يحق لي الاستفادة من العطلة السنوية لأكثر من عشرة أيام في السنة و أعمل خلال الأعياد و المناسبات، و أحيانا أجد صعوبة في الحصول على شهادة للعمل، كما أنه يتم اقتطاع أيام المرض بعد الإدلاء بشهادة طبية مسلمة من طرف الطبيب المختص... كما لايتم آداء الأجر خلال فترة الولادة...

• وماذا عن الضمان الاجتماعي هل أنت منخرطة فيه؟

• منخرطة منذ زمن لكنه لا يتم التصريح بأيام العمل الفعلية في كثير من الأحيان وقلما يتم التصريح بذلك. رغم أنني أتوفر على وثيقة آداء أجرة شهرية تؤكد اقتطاع الشركة من الأجر مبلغ الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

• هل هناك مساواة بين العاملات والعمال أم هناك تمييز؟ وما نوعه؟

• على أن الوضع مزر لدى الطرفين إلا أنني أن النظرة إلى المرأة لا زالت لم تتغير و أن النظر إليها بدونية لا زال حاضرا، فليست هناك مساواة في الأجر، إذ أعرف كثيرا من صديقاتي يعملن في قطاعات مع عمال جنبا إلى جنب، و أجر العمال يبقى مرتفعا مقارنة مع أجر المرأة، أما بالنسبة لمجال عملي فلا أصادف من العمال إلا حراس الأمن و لا تصح المقارنة في هذه الحالة لاختلاف مهام العمل علاوة على أنهم يعملون في ظروف أكثر قساوة و هم عرضة لشتى أنواع السباب و الشتم و يضطرون للصمت و تقبل الأهانة خوفا من الطرد من العمل، هم أيضا يعملون في ظروف مزرية للغاية. وعموما فأوساط العمل لا تحترم المرأة من حيث كونها امرأة فأحيانا تغيب أدنى الشروط من قبيل المرافق الصحية... طبعا التمييز بين الجنسين لا زال حاضرا في مجتمعنا.

هاجس نتائج الانتخابات وإعادة تدوير النخب

آبو سعد

شكلت الاستحقاقات الانتخابية هاجسا سياسيا للدولة المغربية خاصة وأنها تتوجس من النسبة غير المسبوقة للمقاطعة. ولذلك أطلقت سلسلة من بالونات الاختبار كان أولها مبادرة ادريس لشكر زعيم الاتحاد الاشتراكي وتبعه في ذلك البعض لما اقترح إجبارية المشاركة في الانتخابات تحت طائلة الإكراه بتأدية غرامة مالية. ثم جاءت المبادرة من نفس الشخص ونفس القناة تقول بتأجيل الانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية...بالإضافة الى ترويج خرافة مفادها أن ارتفاع نسبة المقاطعة هي خدمة ثمينة لفوز حزب العدالة والتنمية، ولذلك تنادت الأحزاب المخزنية أو تلك التي في طريقها للمخزنة إلى دفع الناس للمشاركة لقطع الطريق أمام فوز العدالة والتنمية بالمرتبة الاولى.

قطعت الدولة الشك باليقين وصرحت بإجراء الانتخابات التشريعية في نهاية سنة 2021 أي في موعدها، والدافع الى ذلك هو تجنبها ثمن التأجيل لما له من معنى بعدم الاستقرار السياسي وهو الأمر الذي بالغت في إخفائه أو حاربت كل من يشير الى تآكل الشرعية السياسية وعزلة النظام عن الاغلبية الساحقة من الشعب التي وصلت الى أزيد من 80% من المقاطعين، ليس عزوفا أو لا مبالاة بل كموقف يزداد قوة وتوسعا. لكن وإن قررت الدولة إجراء الانتخابات في موعدها فإن معضلة تشكيل المشهد السياسي تلقي بظلالها على كيفية تدبير هذه الانتخابات. وفي هذا الإطار طفت على السطح صراعات حول ما يسمى بالقاسم الانتخابي؛ فعلى أية قاعدة سيتم احتساب هذا القاسم الانتخابي؟ اختارت الأحزاب المعارضة للبيجيدي قاعدة المسجلين في اللوائح الانتخابية بينما دافع العدالة والتنمية عن احتساب القاسم الانتخابي بالطريقة القديمة على قاعدة المصوتين وهي التي لاءمت وضعه السابق وتلائم وضعه الحالي.

في تطور أخير تبنت وزارة الداخلية احتساب القاسم الانتخابي على قاعدة المسجلين في لوائحها الانتخابية وبذلك أنهت الصراع بما يخدم خطة تدبيرها وتحكمها في نتائج الانتخابات المقبلة إن على مستوى ترتيب الأحزاب او على مستوى إدماج نخب جديدة او تهميش عناصر معروفة من داخل نفس الحزب السياسي. وسيسمح هذا المخطط بترويض بعض عناصر العدالة والتنمية وتغليب كفة العناصر التي تقدم كل ما يطلب منها من تنازلات حتى ولو اقتضى الامر أن تلعب دور الكومبارس في تشكيلة حكومية أكثر هشاشة وهجينة. لقد اختارت وزارة الداخلية هذه الخطة كآلية لإعادة تدوير نخب المخزن داخل الأحزاب السياسية المشاركة في لعبة الانتخابات الشكلية والفاقدة للمصداقية.

هل من دور للقوى المناضلة؟

نعني بالقوى المناضلة كل تلك القوى التي ترفض تزكية هذا المسلسل من تسفيه ارادة الشعب المغربي والاستمرار في التغطية على الاستبداد المخزني وإصباغه بالديمقراطية والسكوت أو تبرير سقوط الشرعية السياسية الشعبية عن مؤسساته وتشريعاته وقوانينه. إن حقيقة تقاطب الرأي العام حول الحياة السياسية ببلادنا عند مناسبات الانتخابات والاستفتاءات أمر تجسده هذه المعادلة 20 مشاركة و80% مقاطعة إذا ما احتسبنا عدد المواطنات والمواطنين لما فوق 18 سنة والذين لهم الحق في التصويت بامتلاك البطاقة الوطنية.

ان المهمة المباشرة تتمثل في تمكين هذه الاغلبية المطلقة من الأصوات السياسية التي تعبر بشكل واضح عن الموقف من اختيارات اساسية لمستقبل المغرب والتي ترفض الاستبداد وتزكية الفساد السياسي والإداري والحزبي والمتاجرة في مآسي الشعب المغربي وتوظيفها من أجل البيع والشراء في اصوات المواطنات والمواطنين.

ولإنضاج موقف المقاطعة الشعبي يجب أن تشرح هذه القوى المناضلة موقفها السياسي من الانتخابات في حملة تواصلية نضالية مع المواطنات والمواطنين وألا تكتفي بإصدار بيانات او بلاغات بلغة خشبية لرفع العتب. إن المشاركة الميدانية في النقاشات الشعبية حول مقاطعة الانتخابات ستتعلم فيها هذه القوى نفسها الكثير من الحكمة الشعبية وستتلمس الاستعدادات الشعبية لتحويل الأصوات الرافضة الى صوت شعبي يطرح الخطة البديلة عن الاستبداد وأحزاب الفساد.

قطعت الدولة الشك باليقين وصرحت بإجراء الانتخابات التشريعية في نهاية سنة 2021 أي في موعدها، والدافع الى ذلك هو تجنبها ثمن التأجيل لما له من معنى بعدم الاستقرار السياسي وهو الأمر الذي بالغت في إخفائه أو حاربت كل من يشير الى تآكل الشرعية السياسية وعزلة النظام عن الاغلبية الساحقة من الشعب

ان شرح موقف المقاطعة يقود بالضرورة الى محاكمة الديمقراطية الشكلية ببلادنا وقد يقود أيضا الى تحليل حدود وزيف الديمقراطية البرجوازية التمثيلية التي بدأت تظهر حدودها ويتعرى طابعها الطبقي في عقر دار البرجوازية في أوروبا الغربية والعالم الرأسمالي الامبريالي عامة. في مقابل ذلك ستكون هذه القوى المناضلة مطالبة بكشف بديلها وإقناع عموم المواطنات والمواطنين به.

من يعتقد ان حملة المقاطعة هي حملة سهلة أو شكلية فهو خاطئ، لأنها ستكون مناسبة لطرح البديل وتقديم الشعارات المناسبة وفتح حوار عمومي حقيقي مع الشعب من أجل استنتاج البرنامج الذي يجيب على انتظارات الشعب، وعلى استعداداته النضالية. بالنسبة للمناضلين المقتنعين بمهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة والذي سيمكنها من المشاركة السياسية ببلادنا وقيادة نضال الطبقات الاجتماعية الحليفة من اجل مجتمع الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية مجتمع متحرر من القبضة الامبريالية وهيمنتها الاقتصادية والسياسية، علينا ان نشرح للطبقة العاملة دورها في مثل هذه المناسبات وما عليها ان تقوم به أولا لنفسها كطبقة وما يتحتم القيام به تجاه مختلف الطبقات الاجتماعية الأخرى سواء منها حلفاؤها أو اعداؤها الطبقيين.

الكتلة الطبقية السائدة---التشكل والتوجهات الاستراتيجية المهيكلة

في ملف عددها تتطرق الجريدة للباطرونا المغربية ،في سياق سلسلة ملفات تهتم بالتشكيلة الاجتماعية المغربية ،والتي بدأتها الجريدة بملف سابق عن الطبقة العاملة المغربية،وذلك لفهم ميكانيزمات التطور التاريخي لهذه التشكيلة،ومميزات واقعها الراهن. ويتناول الملف محورين اساسين يتعلقان بالباطرونا المغربية.ويتطرق المحور الاول إلى السياق التاريخي لنواة تشكل البورجوازية التجارية الكمبرادورية وتطور انشطتها ومكوناتها تبعا للتطورات الاقتصادة للمغرب في عهد الاستعمار وبعد إكس ليبان.أما المحور الثاني فيتتناول التوجهات الاستراتيجية المهكلة للكتلة الطبقية السائدة التي تتلخص في توجيه السياسات العمومية لخدمة التكتل الطبقي.

النواة الأولى للبرجوازية الكمبرادورية المغربية

علي فقير

خلافا لما وقع في أوربا لم يتمكن المجتمع المغربي من تجاوز أنماط الإنتاج التقليدية والتشكيلة الطبقية المرتبطة بها، نحو نمط إنتاج جديد / الرأسمالية، وبروز الطبقة البرجوازية الرأسمالية ونقيضها الطبقة العاملة، وذلك قبل استعماره من طرف الأقوياء.

أسباب انحصار تطور المجتمع المغربي قبل الاستعمار.

انحصرت الأنشطة الاقتصادية في ميادين تربية المواشي، والفلاحة (البورية بالأساس) بالبادية، والمهن الحرفية (الثوب، البلغة، السرج، أدوات الاشتغال البسيطة كالمحراث ...)، وكانت العلاقات بين منتجي ومستهلكي البادية من جهة، ومنتجي ومستهلكي المدينة خاصة تتم عبر التبادل التجاري: الأسواق الأسبوعية في البادية، والأسواق اليومية في المجال الحضري.

كما لعب التبادل التجاري عبر القوافل دورا مهما في التبادل الخارجي (مع بلدان إفريقيا).

ففي الوقت الذي عرفت فيه أوروبا بداية تجاوز نمط الإنتاج الإقطاعي، وسيطرة أسياد الحرب، أصبح نمط الإنتاج الرأسمالي المحرك الأساسي للاقتصاد، وأصبحت طبقة البرجوازية الرأسمالية المرتبطة به تلعب دورا أساسيا في الصراع السياسي والفكري، مما جعلها تقود ثورات سياسية، علمية وثقافية.

انتصار البرجوازية على الأسياد، وعلى الكنسية وتفوق المقاربة العقلانية على المقاربة الدينية للحياة في مختلف جوانبها، كان السبب الرئيسي في التقدم الهائل لقوى الإنتاج.

ازدهرت العلوم: الرياضيات، الفيزياء، الكيميأء، وما صاحبها من فلسفة، وفن، وبحوث سيوسيولوجية... وتمكن الإنسان من صنع آلة البخار، الهاتف، الكهرباء، آلة النسيج...مما أعطى للثورة الصناعية أبعادا اقتصادية، اجتماعية، وثقافية هائلة، ومكن البرجوازية من هيمنها السياسية...

وهكذا انتصرت الصناعة على التجارة، فبعدما كان البرتغال واسبانيا رائدتين عالميا نظرا لأهميتهما في التجارة العالمية (عبر البحور بالأساس)، فقد رجع مشعل التقدم لفرنسا، وألمانيا...بفضل الثورة الصناعية.

ففي ظل الثورة الصناعية، وما رافقها من تحولات في مختلف المجالات، وفي الوقت الذي أصبحت الديمقراطية البرجوازية تكتسح المواقع التي انهزم فيها الإقطاع والكنيسة...كان المغرب يعيش انحطاطا حقيقيا للعوامل التالية:

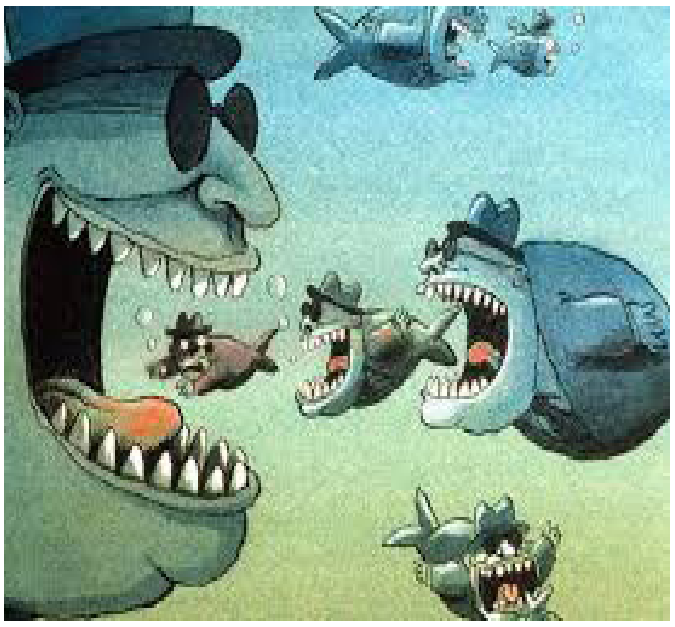

- حصر التعليم في ميدان المواد الدينية، مما منع ازدهار القوى المنتجة. يستحيل للحرفي فاس، وتطوان، ومكناس، وسلا، ومراكش...تطوير وسائل الإنتاج، وطرق الإنتاج في غياب الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والارتكاز على العقلانية، بدل الاستسلام "للقدر"... كما كان مستحيلا للفلاح تطوير الإنتاجية في غياب آلات عصرية (آلات الحرث، البذور المختارة، الأسمدة، سدود كبيرة...).

- طبيعة النظام السائد: إلى حدود اليوم، لا شرعية للدولة المغربية خارج الثنائي: الدين والقمع. تبقى إلى حدود اليوم طبيعة النظام القائم في المغرب المعرقل الأساسي لأي تقدم حقيقي في مختلف المجالات: الاقتصادي، والسياسي والثقافي.

من التجارة بواسطة القوافل إلى التجار عبر البحر

ازدهرت التجارة العالمية عبر البحر، وتطورت المجتمعات الأوروبية حيث أصبح نمط الإنتاج الرأسمالي هو المحرك للاقتصاد، وتحولت تدريجيا الطبقة البرجوازية الرأسمالية إلى الطبقة المهيمنة، فأصبح شعار ثورة 1789 الفرنسية، "حرية، مساواة، أخوة"، مرجعية الجمهورية البرجوازية لدى العديد من الحركات السياسية التواقة إلى التحرر من الأنظمة الملكية التي ولدتها الأنظمة السابقة، في مقدمتها، نمط الإنتاج الإقطاعي.

ففي هذا الإطار، نمت برجوازية تجارية مغربية في ارتباط مع البرجوازية الغربية (الانجليزية، الفرنسية، الايطالية...). وهكذا ظهرت عندنا أول نواة البرجوازية الكمبرادورية.

ففي غياب الصناعة، ووسطاء ماليين عصريين (الأبناك...) محليين، اقتصرت الصادرات المغربية على الحبوب، والصوف، والجلد، ومواد الصناعة التقليدية الأخرى (الثوب، البلغة...). وفي هذا الإطار يمكن فهم اهتمام البرجوازية الحضرية بالفلاحة.

مع الانفتاح على السوق الرأسمالية، وتطور العلاقات مع السوق الخارجي، ظهرت محدودية التسويق الداخلي، وفتح أفاق تصدير مواد فلاحية للخارج (الحبوب، الصوف...) حيث أقدم العديد من التجار على امتلاك أراضي خصبة، وهكذا ظهرت النواة الأولى لبرجوازية زراعية- عقارية ويقدم ادريس بن علي بعض الأمثلة على ذلك من مدينة فاس. (المجلة المغربية للقانون والسياسية والاقتصاد 1980).

الاسم	عدد الهكتارات
التازي	1 130
بناني	1 557
بنيس	894
بن شقرون	868
لحلو	801
برادة	668
بن سليمان	256
بن كيران	257
بن يخلف	145
بن جلون	145
الكوهن	110
جسوس	123
بنونة	58

يتبع في الصفحة 8

تتمة مقال النواة الأولى للبرجوازية الكمبرادورية المغربية

من تسلط المخزن إلى نظام الحماية

ظهرت فئة من التجار استفادت من علاقاتها بالمخزن لتحصل على احتكار تسويق بعض المواد؛ يقول ابراهيم حركات في كتابه "المغرب عبر التاريخ" الجزء الثالث ص 505: " ومن أهم الظواهر التي تميزت بها التجارة الداخلية على الأخص احتكار بعض المواد لفترة محددة وغالبا في جهة أو ميناء معين ولصالح شخص بعينه. وهذا الاحتكار ينبغي أن نعتبره نوعا من الإقطاع مثلما كانت تقطع أرض تستغل أو مكس يختص به شخص يحظى بعطف المخزن لسبب ما".

فقد أدى مثلا قرار مولاي عبد الرحمن منح احتكار بيع السكر والبن لتجار معينين إلى ارتفاع صاروخي في الأثمنة (1850)، وتعرض الشاي لقرار مشابه. إن احتكار تصدير الجلود من طرف السلطان سبب في معاناة فئات محلية: فقد طلب من 3600 دباغ وضع كل مدخراتهم من الجلود تحت تصرف أعوان المخزن.

يلجأ المخزن في كثير من الأحيان إلى بيع حق التصدير أو حق الاحتكار بالنسبة لمادة أو مواد معينة، بالمزاد، ويقول نفس المؤرخ وفي نفس الكتاب (ص 506) أن الكيف (الحشيش) كان يدر بهذه الطريقة مبلغا كبيرا في كل من طنجة، تطوان، العرائش، القصر الكبير، مكناس، الرباط، الدار البيضاء، الجديدة ومراكش.

ومن نماذج الاحتكارات الداخلية لصالح الخواص:

- امتياز بيع الثيران و وسقها من العرائش وطنجة وتطوان لمدة سنة واحدة مقابل 8 آلاف مثقال لصالح محمد بن الحاج المسعودي ، والحاج قاسم حصار السلاوى، والحاج بوعبيد الحصيني الرباطى.

- امتياز بيع الغاسول وشرائه ووسقه من كل الموانئ المغربية لمدة 4 أعوام تبتدئ من 1860 لصالح محمد بن المدني بنيس.

- امتياز بيع الجلود ووسقها مقابل 60 ألف مثقال لمدة سنتين ابتداء من 1852 لصالح مصطفى الدكالي والمكي القباج.

لقد أعطى التطور الطبيعي للمجتمع المغربي، زيادة على سياسة المخزن في ميدان التجارة، فئة برجوازية طورت مصالحها ووسعت من نفوذها تحت رعاية وحماية المخزن.

إن التحالف المخزني-البرجوازي تبلور من خلال الامتيازات والاحتكارات مقابل أموال وخدمات عدة، وكان السلطان يمنح في كثير من الأحيان حمايته بظواهر "التوقير والاحترام".

وابتداء من 1856 بدأ يعطي لبعض التجار لقب "تاجر السلطان" وهذا ما يمنحهم امتيازات جديدة.

وقد أدت ممارسات المخزن والمرتبطين به من تجار، إلى تذمر فئة أخرى من هؤلاء، مما جعلهم يرتمون كليا في أحضان الدول الامبريالية.

ويمكن تعريف هذه الفئة بالبرجوازية الكبمرادورية، وهي تتكون من البرجوازيين المرتبطين بالرأسمال الأجنبي، حيث يمر نمو وتطور مصالحهم وتوسع نفوذهم عبر خدمة هذا الرأسمال، فهناك من ينعتهم بسماسرة (أو وسطاء) الخارج.

ابتداء من نصف القرن التاسع عشر، بدأ أغلب التجار الكبار المغاربة يتحولون تدريجيا إلى وكلاء في تصدير بعض المنتوجات المغربية إلى أوربا واستيراد المواد الأوروبية.

وقد لعبت هذه الفئة دورا مهما في التغلغل الأوروبي، وأصبح هذا النوع من الوسطاء يتمتعون بنظام الحماية، متحررين من الالتزامات تجاه المخزن.

وقد ظهرت فئة من " البرجوازية المالية " التي تعتمد على منح قروض بفوائد تقع بين 50 و60% في السنوات العادية، وتصل إلى 200% في ظروف الأزمات، كما تعتمد على الشراء ألمضاربتي (المحاصيل الزراعية، الصوف...).

الاستعمار واندماج المخزن والبرجوازية المحلية تحت سيادة الرأسمال الأجنبي.

منذ بداية القرن العشرين، وفي ظل الاستعمار، لم يعد هناك تناقض بين الكمبرادور والمخزن، وإلى حدود اليوم تشكل المؤسسة الملكية العمود الفقري للكتلة الطبقية السائدة وهي مرتبطة عضويا بالخارج اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. تتلخص معيقات التقدم في: طبيعة النظام المخزني الذي يعتمد بالأساس على القمع والدين ودعم الامبريالية.

الاسم	نوع النشاط	القوة الحامية
إدريس التازي	تاجر القطن، موقع في منشستر	إنجلترا
أبو بكر التازي	4 محلات تجارية في مانشستر	إنجلترا
لعربي بنيس	مستورد كبير للثوب	فرنسا
محمد بن زايد برادة	زبون كبير لمدينة جنوة بإيطاليا	فرنسا
محمد الشرايبي	مصدر ومستورد كبير	ألمانيا
بناصر لحلو	زبون كبير لمدينتي جنوة وليون	ألمانيا
محمد القباج	تصدير واستيراد مختلف المواد	انجلترا - إيطاليا - ألمانيا

التوجهات الاستراتيجية المهيكلة للكتلة الطبقية السائدة

بوتبغى الحسين

إبرازالتوجهات الإستراتيجية المهيكلة للتكتل الطبقي السائد بالمغرب يستدعي الرجوع للماضي القريب قصد رصد البدايات الأولى لتشكله والتحولات التي لحقت به، فتاريخ الأمم له تأثير كبير على تشكيلاتها الاجتماعية. قبل الاستعمار، كان المغرب منقسما إلى "بلاد المخزن" و"بلاد السيبة"، هذا الانقسام عرقل قيام الدولة بالمفهوم الغربي للكلمة، ولم يساعد على ظهور طبقة مهيمنة. قبل الحماية، مفهوم الطبقة الهيمنة ينطبق على جزء صغير من البلاد، مغرب المدن، الذي كان في علاقة تجارية مع الخارج. اما باقي البلاد فلم تتواجد به سلطة قوية لأن القبائل، كلما اشتد عليها تسلط زعمائها، تقوم باستبدالهم بآخرين أبانوا من خلال الغزوات عن حنكة وجبروت.

بالمدن، مقر السلطة المركزية، تشكلت بورجوازية تتعاطى للتجارة، توزع المواد المستوردة بداخل البلاد وتجمع مواد منها الحبوب والجلود وغيره، قصد تصديرها للخارج. هذه العلاقة مع الخارج ترتكز إلى اتفاقيات تسمح للغرب بحماية ممتلكات مواطنيه من التجار وممتلكات التجار المغاربة أنفسهم، فاستطاع هؤلاء التجار الإفلات من ضرائب المخزن والاستغناء عن وساطته في معاملاتهم، كما تمكنوا من ولوج التجارة الرأسمالية الأوربية وساعد الأمر نفسه على ربط الفلاح المغربي بالسوق الأوربية عبر تسويق منتوجه وخلق حاجيات استهلاكية جديدة لديه. لقد تواجد بالمدن المغربية، خاصة بفاس، تجار كبار استطاعوا، مع انفتاح المغرب على التجارة الاوربية، ان يستقر قسم منهم بالمدن الساحلية فشكلوا وساطة لدخول الرأسمال التجاري الأجنبي للبلاد كما منح لهم ذلك فرصة لمراكمة المزيد من الأرباح. هكذا تواجدت، إلى جانب الفلاحين الكبار وكبار موظفي الدولة المخزنية، بورجوازية تجارية استطاعت مراكمة رأسمال مهم من خلال التجارة مع الغرب وابتزاز الفلاحين الصغار الذين يتم إرغامهم، عبر التحكم في تسويق المواد، على بيع أراضيهم بأثمنة زهيدة. استطاعت هذه البورجوازية، من خلال معاملاتها هذه أن تتمرس على تدبير الشؤون المالية والإدارية، وبما أن المستعمر استوعب مدى تداخل مصالحه ومصالح هذه الطبقة فقد ارتكز عليها لبسط نفوذه على البلاد، وعوض هدم البنية التقليدية للدولة المخزنية، اكتفى فقط بتغيير الأدوار المسندة لها.

أواخر القرن 19عمت الاضطرابات المغرب وتراكمت عليه الديون، كما فرضت تعويضات كثيرة على الخزينة تزامنت مع انخفاض في عائدات الضرائب وتعرض المنتوج الفلاحي بالسوق الأوربية لمنافسة شديدة. هذه المشاكل مجتمعة جعلت البلاد تغوص في أزمة بنيوية سهلت دخول الاستعمار. في المرحلة الأولى أبقي المستعمر على وضع الطبقات المغربية كما كان عليه في السابق، بحيث حافظ ليوطي (Lyautey) على دورها التقليدي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي والإداري مع اقامة إدارة موازية على رأسها المقيم العام الفرنسي والملتحقون به، يوجه دواليب الدولة والاقتصاد ويكلف الموظف المغربي بتتبع تنفيذ توجيهاته.

بعد الثلاثينات من القرن الماضي، تبنت سلطات الاحتلال سياسة فلاحية جديدة، فعوض اعتماد زراعة الحبوب، توجهت للزراعات المسقية وخلقت لهذا الغرض المكتب الشريف للتصدي (O. C. E.). هذه السياسة ترمي لتصدير الفواكه والخضروات، لذلك وضعت مخططا لتعبئة المياه المتوفرة وسطرت كهدف لها سقي مليون هكتار. الصيغة الاستثمارية التي تم تبنيها الى ما قبل الاستقلال هي تركيز الاستثمارات الفلاحية في الأراضي الغنية المسقية قصد الحصول على منتوج فلاحي عالي القيمة، وهذه الصيغة هي نفسها التي تم تبنيها فيما بعد الاستقلال مع تعديل وحيد هو إحلال النخبة المغربية المتنفذة محل المعمر الفرنسي. في هذه الفترة قام المستعمر بتكثيف أنشطته الاستغلالية فشهدت البلاد دخول رساميل كبيرة استثمرت في قطاعات المعادن والفلاحة كما أعطيت الأهمية للبنية التحتية، فشرع في بناء الطرق والسدود والتجهيزات التقنية والإدارية. والملاحظ خلال هذه المرحلة هو تهميش الرأسمال المغربي بحيث، عدا الفلاحة والتجارة، لم يكن له حضور إلا في بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالنسيج وصناعة الاحذية والمواد الغذائية وبقطاعي البناء والنقل. هذا الوضع دفع بقسم من البرجوازية المغربية لتبني مطالب الحركة الوطنية. غير أن سنوات 1955-1953 عرفت ظهور

قادة وطنيين من أصول حضرية عمالية، هدف الحركة الوطنية بالنسبة لهم هو القضاء على البنية السياسية والاقتصادية للاستعمار وكذلك وضع حد لهيمنة النخبة البورجوازية المغربية المتنفذة. استوعب المستعمر والقيادة البرجوازية للحركة الوطنية خطورة الوضع فتم الترتيب لاستقلال شكلي وقعه إلى جانب الفرنسيين، المستفيدون من الاحتلال وممثلون عن الجناح السياسي للحركة الوطنية.

انتهى الاستعمار الفرنسي المباشر بتغيير في الأدوار، بحيث حل المخزن، مسنودا بالتكتل الطبقي المتنفذ، محل المستعمر في تدبير الأمور السياسية والإدارية للبلاد. هكذا أصبحت الطبقة السياسية المغربية غداة الاستقلال الشكلي تتكون من القصر واطر حزبية على رأسها حزب الاستقلال، أما الاقتصاد فقسط كبير منه لايزال بين يدي الفرنسيين. البورجوازية المغربية فضلت تلك الفترة الإبقاء على البنية الاقتصادية كما هي عليه، فعوض تبني سياسة التصنيع اختارت الفلاحة التي تم وضع توجهاتها العامة فترة الاستعمار المباشر، كما عملت على ألا يطال أي تغيير بنية ملكية الأراضي. حلت البورجوازية المغربية محل المعمرين بالمراكز الهامة في الاقتصاد والإدارة، واستطاع قسم منها ان ينتظم بداخل الاتحاد المغربي للفلاحة (U.M.A.) فأفشلت الإصلاح الزراعي الذي رتبت له حكومة عبد الله إبراهيم. وسط هذا التكتل الطبقي تشكلت فئة بورجوازية متنفذة، في حدود ثلاثين عائلة تقريبا، استطاعت ان تهيمن على كل القطاعات، السياسية منها والاقتصادية والثقافية. وكل سياسات الدولة المخزنية منذ الاستقلال، المتجسدة بداية في الاقتصاد الموجه وفق المخططات الاقتصادية، ثم الليبرالية المتمحورة حول المخزن، كانت فرصا ثمينة استغلها هذا التكتل لتنمية رأسماله ولبسط نفوذه على دواليب السياسة والاقتصاد.

بداية الاستقلال الشكلي تبنت الدولة "عملية الحرث" (Opération Labour) لتوسيع الأراضي الفلاحية، و عملت لاحقا على تشجيع وتقديم الدعم للاستثمار السياحي (1961) والفلاحي، واعتمدت على فلاحة موجهة للتصدير للسوق الأوربية. غير أنه في بداية الستينيات تأزمت الأوضاع الاقتصادية للبلاد فتوجه الحسن الثاني للاقتراض من البنك الدولي الذي فرض عليه توجيه الاستثمارات للري بالمناطق الفلاحية المجهزة ولفائدة الفلاحين الكبار. تم تنفيذ هذه التوجيهات حرفيا، فخصص قسطا كبيرا من القروض للسدود وللاستثمار الفلاحي عامة، كما دعا الملك بنفس المناسبة إلى تحقيق المليون هكتار الذي سبق للاحتلال الفرنسي أن حدده كهدف لسياسته الفلاحية. في هذا الإطار يندرج قانون الاستثمار لسنة 1969وكذلك توزيع الأراضي، عبر فترات من طرف المخزن، على عدد من المعمرين الجدد وذلك بهدف توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام بإرشاء النخب السياسية والعسكرية، خاصة عقب احتجاجات 1965وبعد الانقلابين العسكريين بالسبعينيات. في الفترة نفسها تبني المخزن "سياسة المغربة" التي بموجبها تمكن كبار الرأسماليين المغاربة، زيادة على استفادتهم من الأراضي الفلاحية الغنية والمجهزة بأحدث تقنيات الري، من الاستثمار في قطاعات ظلت لمدة حكرا على الرأسمال الأجنبي، كقطاع الخدمات والصناعات التحويلية والابناك. هكذا فتحت مجالات واسعة امام الرأسمال المغربي الخاص للاستثمار في قطاعات اقتصادية حيوية كما قدم له دعما ماديا وماليا سهل له ذلك.

نهاية السبعينات، تواجد المغرب مجددا بين الدول الأكثر مديونية، فخضع لإملاءات المراكز المالية الامبريالية التي أجبرته على تطبيق برنامج التقويم الهيكلي بإعادة النظر في أساليب تدخله في الاقتصاد مع القيام بإصلاح للمالية العمومية والسياسة النقدية والتجارية. هكذا اضطر المغرب لفتح اقتصاده للاستثمارات الخارجية وتوقيع عدة اتفاقيات منها GATT 1987 واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وكذا التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية. قبل ذلك قام البرلمان 1989بالتصويت على قانون يسمح بخوصصة 112 مؤسسة عمومية بتفويتها للرأسمال المغربي والأجنبي. قبل برنامج التقويم الهيكلي، تتكون النخبة الاقتصادية المغربية من بورجوازية تقليدية مهتمة بالتجارة، تقابلها بورجوازية أخرى أكثر ارتباطا بالمخزن، البورجوازية السوسية التي دخلت مجال المال والأعمال مع سياسة المغربة. وسياسة الخوصصة هذه هي آلية لإعادة إنتاج النخبة الاقتصادية و"لبرلة" الاقتصاد المغربي، بحيث فرضت على الدولة إعادة النظر في نمط تدخلها في الأنشطة الاقتصادية وبالمجالات التشريعية والسياسية وسمحت بظهور نخبة اقتصادية جديدة، نخبة المقاولين المغاربة، أي بورجوازية استطاعت توظيف انتماءاتها العائلية وقربها من مراكز القرار وما راكمته من رؤوس أموال، لحيازة مؤسسات عمومية مربحة وتوسيع مجال نفوذها واستثماراتها.

سياسة "المغربة" أشرت لبداية خلق طبقة رأسمالية مغربية، و"الخوصصة" بمثابة طفرة في هذا الاتجاه. فقبل الخوصصة تمحور النسيج الاقتصادي حول القطاع العمومي الذي يشكل محركه الأساسي، ومع الخوصصة رجع الرأسمال الأجنبي للمغرب ودخل المقاولون المغاربة، ليس فقط لمجالات الاقتصاد، لكن أيضا لإبداء الرأي في التوجهات العامة للبلاد وسياساته الاقتصادية. هذا التوجه الجديد سيتعمق أكثر مع فتور عملية الخوصصة، بعد بيع ما أمكن بيعه، واللجوء للشراكة بين القطاع العام والخاص، الشراكة التي أطلق عليها التدبير المفوض لقطاع الخدمات. كل هذه السياسات من "مغربة" و "خوصصة" وكذا "شراكة القطاع العام والخاص" قاسمها المشترك هو خدمة التكتل الطبقي المهيمن ومده بالإمكانيات المادية والتشريعية المتاحة حتى يتقوى ويتوسع.

من عوائق تشكل البورجوازية الوطنية بالمغرب

الحسين العنايت

1 – في التعريف

منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي خربت الطرق والمدن في مجال أوروبا الغربية لتحل محلها اقطاعيات مستقلة مكانيا، كل واحدة منها تتمركز حول "قلعة اقطاعية" او "دير كنيسي " لكنها موحدة زمانيا تحت السيطرة الأيديولوجية للكنيسة كتعبير أيديولوجي وحيد ومهيمن في تلك الأزمنة بأوروبا الغربية.

هذه الاقطاعيات يسيطر فيها "أسياد" على الاقنان الذين يتشكلون من الفلاحين. ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي برزت كلمة "البورجوازية" للدلالة على فئات اجتماعية تسكن وتعيش في مداشر "بورجات" خارج المجال المتواجد تحت نفوذ القلعات الاقطاعية و"الديرات" الكنيسية. ويتعاطى أصحاب هذه "البورجات" للصنائع وللتجارة بخلاف القاطنين داخل الاقطاعيات والديرات والذين يمتهنون الفلاحة لصالح الاقطاعي والكنيسة. وأصبحت "البورجات" تكبر بفضل نزوح الفلاحين-الاقنان من جهة وبفضل التراكم المالي الذي تحصله البورجوازية من التبادل التجاري. هكذا أصبحت مجمعات البورجوازية التجارية تزداد قوة ما مكنها من التفاوض حول "شراء" استقلال "البورجات" -التي تطورت الى مدن- من الاقطاع وأصبحت تسير بقوانين تضعها البورجوازية .

• ارهاصات ظهور البورجوازية بالمغرب في عهد دولة فيدرالية القبائل

كما اشرنا اليه سابقا فظهور البورجوازية مرتبط بظهور "المدينة" وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون ان "البدو اصل المدن" ويضيف ان تأسيس المدن "ناتج عن عوائد الكمالي الذي يأتي بعد استيفاء ضرورات المعاشي" وازدهرت المدن المغربية الساحلية وكذلك التي تتواجد داخل البلاد خاصة في بداية القرن الحادي عشر وتطورت فيها العديد من الصنائع والعلوم في اوج الدولة الموحدية نظرا لاستقرار حكمها الذي كان يعتمد على "العصبية" والتي تعني الحكم باسم مجمع مهيمن من فيدراليات القبائل .

هذا النوع من "الاستقرار السياسي" ساهم في تطور العمران ومد الجسور ما جعل المدن تعيش في انسجام مع محيطها "البدوي" وهذا ما سهل التبادل التجاري الداخلي والخارجي بواسطة السفن مع أوروبا ومع افريقيا عن طريق القوافل. نتج عن هذه المبادلات فئات بورجوازية في العديد من المدن المغربية. غير ان الحروب المتتالية والمتعددة التي تشن بهدف الحفاظ على التواجد بالأندلس ساهمت في استنزاف أموال خزينة الدولة واثقلت كاهل التجار وعموم الشعب بضرائب غير مستحملة وهذا ما ينتج عنه "اضمحلال الدولة" حسب أبن خلدون.

هذا الاضمحلال ترافقه اضطرابات وفتن تتركز اساسا على محاور الطرق التجارية ما يؤدي الى الاضرار بالمبادلات التجارية الداخلية. هذه الاضطرابات لا تتوقف الى ان تظهر فيدرالية قبائل جديدة مهيمنة تتوفر لها السلطة على المدينة وإرساء اركان الدولة الجديدة، ما ينعكس سلبا على تطور ونمو "الطبقة البورجوازية".

بعد اضمحلال دولة الموحدين أصبحت المدن الساحلية بالخصوص تستقل عن الدولة المركزية وعن بعضها البعض. اما المدن الداخلية كثيرا ما تكون منقسمة في موالاتها عند انتقال الحكم من سلطان الى آخر ما يؤثر سلبا على الطرق التجارية، وما يجعل البورجوازية المغربية غير قادرة على اثبات وحدتها الجغرافية وغير متوفرة على شروط انماء وتطوير صناعاتها وبلورة مشروعها السياسي.

3 – بروز الدولة المخزنية واعدام شروط النمو المستقل للطبقة البورجوازية

حاول المرينيون ان يسيروا على خطى الموحدين والمرابطين من قبلهم في الحفاظ على التواجد بالاندلس لكن ضعف "عصبيتهم" وعدم انسجام سندهم القبلي لم يساعدهم على ذلك.

بعد سقوط امارة قرطبة وبعدها اشبيلية تبعتهما امارات أخرى ما ساهم في نزوح ما يقارب 200 الف من سكان الاندلس الى المغرب. فاذا كان الجزء القليل من هؤلاء يتوفرون على مهارات صناعية وعلمية وفقهية ساعدتهم في الاندماج بالمدن المغربية، فالأغلبية الساحقة منهم بدون ارض وبدون مهارات فهم شبيهون في وضعهم الاجتماعي بمن صنفهم انجلس ب "لامبن بروليتاريا" اثناء حروب الفلاحين بألمانيا في القرن السادس عشر.

بما ان القاعدة الاجتماعية لدولة للمرينيين ضعيفة نظرا

لعدم انسجامها السوسيو- ثقافي التجاؤا الى تشكيل جيوشهم من هذه الفئة الاجتماعية النازحة. ولكي يتوفر لهم مصدر مالي لتمويل هذه الجيوش الفاقدة لقاعدتها القبلية بلا بد لهم من سن مختلف اشكال المكوس. وقال ابن خلدون الذي عاش في عهد ابي عنان المريني " ما نزل بالعمران في منتصف هذه الثمانية (1350 م) ... وطوى كثيرا من محاسن العمران...كأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول... وكانه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم محدث". كما ضّيق المرينيون على البورجوازية التجارية وسلبوها من مواردها ومثال على ذلك بناؤهم لفاس "جديد" بجوار فاس "البالي" الذي تقطنه البورجوازية بفاس. رغم ان ابن خلدون لا يربط تطور المدينة وصنائعها بتطور طبقة البورجوازية بل برغبة السلطان وتوجيهه فقط، لكنه جاء بملاحظة عميقة مفادها ان "التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية". بعد اضمحلال دولة المرينين تقسمت البلاد بين السعديين جنوب نهر ام الربيع والوطاسيين شماله ودخلت البلاد في وضع غير مستقر الى ان جاء بعد المالك السعدي الذي أعاد الاعتبار لفيدرالية القبائل كأساس للحكم، ووجه قبائل سوس الى معركة واد المخازن وانتصر فيها ما جعل حكم السعديين يستعيد الاحترام من طرف الدول الأوروبية الطامعة في احتلال الثغور الأطلسية والمتوسطية وكذلك من طرف الدولة العثمانية الجاثمة على الجزائر وما شرقها. لكن وفاة عبد المالك السعدي في خضم المعركة أفقد البورجوازية المغربية فرصة تطورها الاخيرة.

عندما تولى احمد المنصور السعدي الحكم ورث جيش الاندلسيين الذين ساهموا في المعركة طامحين ان يتم على يده غزو الاندلس من جديد. لكن بالرغم من تطوير السعديين في عهد عبد المالك للسلاح الناري وللذخيرة فالدول الأوروبية تصعب منازلتها خاصة ان الاسطول الذي بناه الموحدون لم يهتم به من جاء بعدهم لانغماسه في الفتن الداخلية.

ولى احمد السعدي ظهره للبحر ولأوروبا واتجه نحو افريقيا للفتك بشعوبها بأسلحته النارية واستجلب منها الالاف من العبيد لتأسيس جيشه المخزني والاستلاء على التجارة في الملح والذهب بينما الجيوش الأوروبية خاضت تستولي على الموانئ المغربية. ويمكن اعتبار مجيء السلطان العلوي إسماعيل بن الشريف اول من تخلى عن القاعدة القبلية في الحكم واسس حكما مخزنيا يعتمد على "جيش البخاري" معتمدا على احصاء العبيد الذين توزعوا على جميع نواحي المغرب بعد تفكك الدولة السعدية بدعوى انهم مملوكون لخزينة مال المسلمين، ونكّل بالفقهاء الذين خالفوه في الامر خاصة بفاس، وأضاف لهذا الجيش جيش "الودايا".

اعتمد السلطان إسماعيل على هذين الجيشين لبسط نفوده على المدن وعلى القبائل. ففي كل مدينة وضع البورجوازية تحت مراقبة تلك الجيوش وفي كل مجمع من للقبائل أسس قلعات للمراقبة. هكذا لأول مرة في تاريخ المغرب يتأسس حكم مخزني يفتقد للقاعدة القبلية وللقاعدة المدينية.

فعند وفاته بلغ عدد جيوش البوخاري 150 الف نفر يعيشون من خزينة الدولة واصبحوا هم من يتحكمون في تنصيب السلاطين حيت جاء في كتاب البستان لصاحبه قاسم الزّيّاني" كان مآل هذا العسكر البوخاري مع أولاد الأمير المولى إسماعيل.... مثل مآل الترك مع أولاد المعتصم العباسي... استبدوا عليهم وصاروا يولون ويعزلون الا ان ترشى جمعهم.... وما احياهم الا السلطان محمد بن عبدالله ولما عفوا خرجوا عليه بابنه مولاي يزيد...."

وبذلك دخلت البلاد في فوضى عارمة يطبعها قمع البورجوازية التجارية وتتريكها وتشتيتها كما حصل بمراكش سنة 1738 على يد السلطان عبدالله بمراكش حيت ورد في كتاب المثاني "امر بالقبض على اهل فاس الذين هم بها بقصد التجارة في الديار وبغيرها فقبضوا وكلفهم بإعطاء المال ونهب جميع ما عندهم ....". كما ان السلاطين لمدة تمتد على قرنين 1700 الى 1900 لم يعرف حكمهم استقرارا ولا هم مكثوا في مقر طويلا، حيت هم دائما على جيادهم ملتفين بجيوشهم لغزو القبائل والمدن وسلبها من ممتلكاتها....

• نشأة البورجوازية الكومبرادورية

أول وآخر انتفاضة للبورجوازية المغربية كانت بفاس سنة 1820 حاولت ان تضع حكما محليا خارج السلالة المتناحرة على الحكم، وذهبت الى تطوان بدعم من القبائل المحيطة بفاس لكنها فشلت وانهزمت لأنها فاقدة لمشروع سياسي ترى فيه القبائل إفادة لها. هذا ما جعل البرجوازية المغربية تضمحل كطبقة وتقلصت في فئة تتمركز في بعض الموانئ كالصويرة وفي المدن الأوروبية كمرسيليا ومانشيستر او في جبل طارق و سان لوي بالسينغال. هذه الفئة ستفتقد استقلالية قرارها و اندمجت في التركيبة المخزنية بصيغة "تجار السلطان" كما انها وضعت نفسها تحت مظلة الدول الأوروبية الطامعة في استعمار المغرب خوفا من "التتريك". فالصفة المزدوجة " تجار السلطان " ومحميي المستعمر" لهذه الفئة من البورجوازية المسماة "البورجوازية الكومبرادورية" هي التي مكنتها من الاستمرار وتشكل جزء من الكتلة الطبقية الحاكمة.

الشباب والشغل بالمغرب: واقع كارثي بحركة نضال مشتتة

سعد مرتاح

منذ بداية سياسات التقويم الهيكلي وقطاع الشغل بالمغرب يعرف هجوما حيث أن مجمل المخططات التي سنها المغرب والتي لها علاقة بالشغل تكرس أكثر فأكثر التوجه النيولبرالي، هذا التوجه الذي يختزل الأجراء في أبعادهم الاقتصادية المحضة (الفاعلية، المردودية، الإنتاجية) مع تهميش ممنهج لحاجياتهم الفكرية والمعنوية والنفسية والاجتماعية، وهذا هو السبب الرئيسي الهشاشة خاصة وسط الشباب.

وهذا أيضا ما يفسر حاليا آخر مخططات النظام في مجال التشغيل فبعد تمكنه من تعميم الهشاشة في القطاع الخاص، انتقل إلى القطاع العام -الوظيفة العمومية- عبر اتخاذه مجموعة من التدابير والبرامج الهادفة إلى تفكيك الوظيفة العمومية أبرزها مرسوم 9 غشت 2016 متعلق بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود الإدارات العمومية تطبيقا للسياسات النيوليبرالية المملاة من طرف الدوائر المالية العالمية، حيث شكل هذا المرسوم تراجعا خطيرا في مجال استقرار العمل وتكريس الهشاشة، فالمادة 3 من هذا المرسوم تلغي أية إمكانية لترسيم الذين فرض عليهم التعاقد في أطر الإدارة. كما نجب من بين مواده الخطيرة المادة 20 التي تنص على انه في حالة إنهاء عقد الشغل خلال سريانه من طرف رئيس الإدارة، فإن التعويض المستحق لا يتجاوز بشكل عام أجرة شهر واحد، أما إذا انتهى عقد الشغل في سنته الأولى فإن مرسوم 2016 لا ينص على أي تعويض مستحق للعون المعني. كما أن المادة 11 تعطي للإدارة حق فسخ العقد دون إخطار أو تعويض "إذا تبث في حق العون أخطاء مهنية خطيرة". فيما يكون العون محروما من الاستعانة بممثل نقابي أو غيره للدفاع عن مصالحه.

والجدير بالذكر أن السنتين الماضيتين تميزت بعدة زيارات لوفود الدوائر المالية العالمية وإشرافها المباشر على تنفيذ إملاءاتها، كزيارة وفد من صندوق النقد الدولي بتاريخ في يوليوز 2017 ثم في فترة ممتدة ما بين أكتوبر ونونبر؛ وفي كل زيارة تنوه هذه الوفود ب"الإصلاحات الهيكلية" التي أنجزها المغرب المتمثلة في تخفيض النفقات العمومية وتفكيك الصناديق الاجتماعية وتعويم العملة الوطنية، كما أنه في الوقت الذي كان ينوه فيه بهاته الإصلاحات كانت الحركات الجماهيرية تعبر عن غضبها من اعتمادات هاته الإجراءات وتمثلت أساسا في حراكات شعبية واجهها النظام بالتخوين والقمع والاعتقالات.

فكانت من نتائج هذه السياسات تراجع التشغيل العمومي نتيجة لتقليص التوظيف في القطاع العمومي وخوصصة مجموعة من المؤسسات العمومية أدى هذا الهجوم على القطاع العام إلى انخفاض نسبة التشغيل العمومي بالمغرب وخصوصا منذ بداية التسعينات من القرن الماضي حيث انخفضت من 13% سنة 1994 إلى 8.7% سنة 2014.

والشباب المغربي يعتبر أبرز المتضررين من هذه الأوضاع حيث أن التقارير الرسمية أقرت بتراجع نسبة الشباب في الوظيفة العمومية فحسب تقرير حول الموارد البشرية، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2020، بلغت الموظفين الشباب الأقل من 25 سنة 9%، ونسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة 35%.. في حين ارتفعت نسبة الشغل الناقص وسط الشباب الذين لا يتجاوز اعمارهم إلى 38.2% من مجموع المشتغلين الذين هم في وضعية الشغل الناقص.

فأمام هذا الأوضاع خاضت الشبيبة العاملة وحركة المعطلين (الواجهتين الأساسيتين للنضال في مجال الشغل) نضالات مريرة غير أن ما ينقصها هو الوحدة والتنظيم، فحركة المعطلين اليوم موجودة في أغلب المدن ومناطق المغرب لكنها تعاني من ضعف أو حتى غياب التنسيق بينها

بالموازاة مع هذا عرفت نسبة البطالة أيضا ارتفاعا وسط الشباب خلال السنوات الأخيرة فقد أعلنت المندوبية السامية للتخطيط أن عدد العاطلين سنة 2017 قد ارتفع بـ 49.000 شخص، كلهم بالوسط الحضري، الذي بلغ عددهم الإجمالي 1.216.000، وبلغت نسبة العطالة 10.2% على الصعيد الوطني و 14.7% بالوسط الحضري، وأن أعلى معدلات البطالة وسط الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24سنة ب 26,5% على الصعيد الوطني و 42.8% على الصعيد الحضري، كما بلغت نسبة العطالة 23.3% ضمن حاملي الدبلومات العليا، و25.9% ضمن حاملي دبلومات التقنيين وما يعادلها، و 25.7% ضمن حاملي شهادات التخصص المهني.

إن الوضع الكارثي الذي آل إليه المعيش اليومي للشبيبة المغربية، المطبوع بكثير من التهميش وإعدام الكرامة وكبت الطاقات الكامنة في قطاعات واسعة منها، كنتيجة مباشرة لتفشي البطالة وهشاشة الشغل، جراء تبني دولة المخزن سياسات فاشلة مملاة من طرف الإمبريالية العالمية، حسب المعطيات التي عمدنا إلى تحليلها أعلاه، يؤشر على أن كفاح الشبيبة المغربية من أجل الكرامة والديمقراطية مفتوح على آفاق أكثر رحابة من ذي قبل.

فأمام هذا الأوضاع خاضت الشبيبة العاملة وحركة المعطلين (الواجهتين الأساسيتين للنضال في مجال الشغل) نضالات مريرة غير أن ما ينقصها هو الوحدة والتنظيم، فحركة المعطلين اليوم موجودة في أغلب المدن ومناطق المغرب لكنها تعاني من ضعف أو حتى غياب التنسيق بينها مما يجعل نضالاتها محدودة وغير مؤثرة، خاصة بعد تراجع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطية كميا ونوعيا.

أما حركة الشبيبة العاملة فهي الأخرى لم تخرج عن وضعية الانقسام والتشتت هذه، فبناء على جانب من طبيعتها المتمثل في كونها فئة تخترق كامل الطبقات والقطاعات المهنية، فهي منقسمة بذلك قياسا على الانقسام الذي تعانيه الطبقة العاملة والشغيلة المغربية عامة، ومحكومة بالأسباب نفسها التي حكمتها. لذلك فإن واقع الحال بالنسبة للشبيبة المغربية المنخرطة في النضال اليوم، يقر بتشتتها وانقسامها بفعل التشتت والانقسامات النقابية، وضعفها بضعف هذه الأخيرة.

وأما ضعف قوة الشبيبات المناضلة التقدمية، والقادرة على توجيه القطاعين الأساسيين لحركة النضال على واجهة البطالة والتشغيل في كليتها، فهو يظل المعيق الذاتي الأساسي أمام نهوض قطاعات الحركة وتقدمها نحو تحقيق وحدتها وأهدافها، فرغم تواجد عدد مهم من الشباب التقدمي في صفوف حركة المعطلين (خريجو الفصائل الطلابية التقدمية..) والحركة النقابية (الشبيبة العاملة، اتحاد شباب التعليم بالمغرب..)، ورغم المساهمات النوعية والقوية التي يتقدمون بها كأفراد ومجموعات في تحملهم للمسؤوليات، بقيت مشاركتهم ومساهمتهم تلك دون المستوى المطلوب، ولم يستطيعوا وقف تعميق انقسامات الحركة وقطاعاتها ولا حمايتها وتحصينها من القوى الانتهازية والبيروقراطية، كما أن ذلك التواجد، بتلك الطريقة وفي تلك الحدود، لم ولن يؤهلها البتة إلى تجاوز الانقسام والتشتت وغياب البرنامج.

وهذا ما يطرح على القوى التقدمية المناضلة إعادة التفكير في كيفية تأطير حركة النضال على واجهة البطالة والتشغيل بقطاعيها الأساسيين، فرغم الضعف الذي تعانيه اليوم، وفقا لتشخيصها ذاتيا وموضوعيا، تبقى حركة ذات أهمية إستراتيجية لا غنى عنها، وهي تختزن إمكانات هائلة للنضال والوحدة الذاتية والتنظيم، يمكنها إذا ما نجحت في الوعي بها واستثمارها أن تدفع عجلة النضال على واجهات البطالة والتشغيل، وأيضا بدفعها في الانخراط الفعلي بالصراع الاجتماعي القائم عامة.

رأسمالية المراقبة:

تقنيات التواصل الاجتماعي كأدوات جديدة داخل المنظومة الرأسمالية

ياسر مكوار

في جذور المفهوم

أعاد فيلم وثائقي بثته شبكة "نيتفليكس" تحت عنوان "المعضلة الاجتماعية" النقاش حول مواقع التواصل الاجتماعي والتحولات التي تحدثها داخل المجتمع وطابعها الربحي التجاري أيضا، وقد قدم مطورون عملوا على هاته الشبكات شهادات صادمة حول الأساليب السيكولوجية التي تعتمدها هاته الشبكات والتي تصل حتى فعل التخدير، إضافة لإشكالية الخصوصية.

لكن قبل سنتين كانت "سوزان زوبوف" وفي غمرت التطور التكنولوجي وانفجار مواقع التواصل الاجتماعي قد نحتت مفهوما جديدا في كتابها "عصر رأسمالية المراقبة"، وتشير سوزان في تعريفها للمفهوم إلى كونه "نظام اقتصادي جديد يستخدم التجربة الشخصية لأفراد لأجل أغراض تجارية تتوخى التوقع والدفع نحو الاستهلاك".

تحاجج سوزان في كتابها أن الرأسمالية وجدت طريقة جديدة للتغلغل وذالك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتقول " أن هاته المواقع تحولت إلى أدوات تستخدم لتخزين المعلومات فيما يسمى"bigdata"، ويتم استخدام هاته المعلومات لأجل تطوير الخدمة المقدمة للمستخدمين من خلال تتبع أنشطتهم اليومية وميولاتهم، وبشكل أساسي لأجل استهدافهم من طرف المعلنين حيث تعد هاته المعلومات المجمعة من طرف "خوارزميات" معقدة تعمل هي الأخرى على تطوير نفسها، مادة تتسابق الشركات الكبرى ورائها.

وسائل تواصل أم سوق جديد؟

يقدم كتاب "عصر رأسمالية المراقبة " تحليلا تاريخية للمنظومة النيوليبرالية ويبين كيف أن هاته الأخيرة تصنع دائما وسائل جديدة للخروج من أزماتها البنيوية، ويقدم مثالا على ذالك بما حصل خلال سبعينيات القرن الماضي حيث أمام أزمة النفط العالمية وتصاعد حملات الحقوق المدنية، انبثق عن طريق "فريدريش هاريس" و "ميلتون فريدمان" مفهوم السوق الحرة من جديد بعد عقود من تدخل الدولة في الاقتصاد منذ العشرينيات.

بنفس المنطق يمكننا من فهم تغول وسائل الاتصال الحديثة في لحظة "الحداثة الثالثة" كما أسمتها صاحبة الكتاب، حيث في ظل أزمات دورية للرأسمالية تنضاف إليها أزمة عميقة للديمقراطية التمثيلية في خضم هذا الاضطراب يتم تقديم هاته الوسائل كترياق لهاته الأزمات تحت ذريعة خلق فضاء للتواصل والنقاش، لكن الحقيقة الاستثمارية التي تختفي وراء طابع المجانية سرعان ما ستتكشف، وسيتحول الزبناء المفترضون إلى سلع تباع معلوماتهم الشخصية وتنتهك خصوصياتهم، وبتالي يتم خلق سوق جديدة يسهل فيها معرفة حركات الزبناء وتعقب خطواتهم القادمة مما يذر أرباح طائلة تكشفها أرقام معاملات هاته الشركات.

ولفهم طريقة عمل هذا النظام تقدم صاحبة الكتاب مثال حول شركة "غوغل" حيث تشرح الطريقة التي تحول بها نموذج هاته الشركة إلى النموذج الرأسمالي عبر الانترنيت، حيث ستشرع في تحويل تجارب المستخدمين إلى "فائض إنتاجي" لأجل صناعة خدمات ومنتوجات جديدة، وسيذهب هذا "الفائض الإنتاجي" الذي هو عبارة عن معلومات إلى المعلنين زبناء الشركة الأساسيين. فإذا كانت الرأسمالية الصناعية تحول المواد الخام إلى منتوجات، فرأسمالية المراقبة تحول المعلومات الإنسانية إلى منتوجات.

هذا النظام خلق سوق جديدة افتراضية وهي سوق المعلومات والتوقعات ووسيلته الأساسية هي الإعلانات، لكنه يتمدد ويتوسع ليضم إليه فاعلين أخرين يغريهم فضاء المعلومات

كالأنظمة السياسية وشركات التخطيط الاستراتيجية.

نهاية أسطورة الاعلام البديل؟

لطالما عرفت منصات التواصل بالإعلام البديل خاصة في الدول التي يكون فيها الاعلام التقليدي مقيدا وقد شكلت بالفعل إعلام بديل في وقت معين لكن مع ما قدمناه على ضوء كتاب "عصر رأسمالية المراقبة"، إضافة إلى التغيرات التي باتت تحدثها هاته المنصات على مستوى الفرد والمجتمع، وأيضا تحولها إلى أدوات استقطاب حادة على المستوى السياسي كما أثبتته الأزمة الخليجية والانتخابات الأمريكية.

وبإمكاننا عمل إسقاطات لهاته التعريفات على منصات التواصل وكذا عموم التقنيات الحديثة، لكن الغرض من هذا النقد ليس إعدام التقنية بل محاولة لثنيها عن التحكم والسيطرة في مختلف مفاصل الحياة

كل هاته المعطيات تحيل إلى نهاية ما يعرف بنضال الافتراضي" الذي أصبح الحلقة الأضعف داخل هاته المنصات أمام زحمة المعلنين والأخبار، وبتالي حتى ما كانت تجنيه بعض الشعوب والمجتمعات من هاته التقنيات بدأ يندثر وبدأت هي أيضا في الأخير تدخل تحت غطاء عصر " رأسمالية المراقبة".

في نقد التنقية

يعتبر مفهوم "الاغتراب" أو "الاستلاب" إحدى أهم المفاهيم الماركسية، حيث أشار ماركس إلى أن العمال يشعرون بخيبة أمل تجاه عملهم ووجودهم لأنهم محكومين كليًا من طرف التسلسل الهرمي المفروض من طرف أرباب العمل، وهذا يخنق الابداع والحرية الفردية.

وقد عملت مدرسة فرانكفورت الماركسية على تطوير المفهوم فيما بعد من خلال مفاهيم كالعقل الأذاتي أو العقلانية التقنية والتي تحيل على اختزال الأنظمة الرأسمالية الحالية للعالم في الأدوات والتقنيات وبتالي فهو يفصل الواقع عن القيمة دون النظر إلى عواقب وتأثيرات هاته التقنيات. هذا النوع من التفكير هو الذي أسماه ماركوز "بالتفكير ذو البعد الواحد".

وبإمكاننا عمل إسقاطات لهاته التعريفات على منصات التواصل وكذا عموم التقنيات الحديثة، لكن الغرض من هذا النقد ليس إعدام التقنية بل محاولة لثنيها عن التحكم والسيطرة في مختلف مفاصل الحياة، وهو ما عبر عنه المفكر الفرنسي الراحل "بيرنارد ستيغلر" بقوله على "أننا خلقنا التقنية قبل أن نخلق مجتمع قادر على التكيف معها".

إن مثال وسائل التواصل الاجتماعي هو مثال بسيط قدمناه في هذا المقال على التغول التقني في عصر اليوم، لكن مخاطر هذا التحول قد تمس جوانب أوسع خاصة عند الحديث عن الذكاء الصناعي مثلا الذي قد يؤدي إلى اندثار مهن وحرف بعينها.

لمحة عن الغروندريسة

التيتي الحبيب

هي مخطوطات ماركس التي كتبها سنة 1857-1858 وتعرف اليوم بالغروندريسة او رؤوس اقلام او مخطط عام او خطوط كبيرة اساسية...لم تنشر باللغة الالمانية الا سنة 1939 ولم تترجم الى الفرنسية الا سنة 1976 حيث تمت ترجمة بعض الاجزاء وسنة 1980 اشرف هنري لوفيفر مع مجموعة من الباحثين على الترجمة الكاملة وتجميع الجزئين في كتاب واحد.

نشر هذا الكتاب في منشورات " ايديسيون صوصيال" سنة 1980 ويقع في 891 صفحة.

يتألف هذا الكتاب :

-1 لمحة مقتضبة عن باستيا وساي.صفحة 26 الى الصفحة 35

-2 مقدمة من الصفة 36 الى الصفحة 68

-3 الغروندريسة

- فصل اول المتعلق بالنقود من صفحة 69 الى الصفحة 200

- فصل ثاني موضوع راس المال من الصفحة يتكون من 3 اجزاء:

* الجزء الاول:عملية انتاج الراسمال من الصفة 201 الة الصفحة 328.

* الجزء الثاني: عملية تداول راس المال من الصفحة 329 الى الصفحة 670.

* الجزء الثالث: الراسمال كما ينمو ويتحول الى فائض قيمة وربح... من الصفحة 671 الى الصفحة 845

واخيرا المراجع والملحقات.

كتبت هذه الغروندريسة 10 سنوات قبل نشر الكتاب الاول من الرأسمال ومن خلال هذا المبحث الذي قام به ماركس خلص الى القناعة بان تحليل نمط انتاج الراسمالية يقرض الانطلاق من البضاعة (la marchandise) بدل النقود كما وقع في الغروندريسة. الانطلاق من البضاعة يسمح بمعالجة العلاقات الاجتماعية علاقات الانتاج وقضايا القيمة التبادلية والاستعمالية وتحليل قضية فائض القيمة وقوة العمل تلك البضاعة الاستثنائية او العجيبة التي تنتج اكثر مما تكلف.

لا توجد حسب علمي اية ترجمة لكتاب الغروندريسا كاملا كل ما هنالك ترجمة بعض الاجزاء لاغير.

من يستطيع دراسة هذا الكتاب سيجد نفسه وهو يتابع البحث والتحليل الماركسي وكأنه ولج الى مختبر هذا المعلم الفذ سيجد امامه التحليل والاستنتاجات وحتى مشاريع البحث والتوسيع التي يضعها ماركس في جدول اعماله العلمي. لا يفوتني ان اشير الى كون لينين لم يطلع على هذا الكنز الكبير والمنجم للافكار ولو اطلع عليه لربما كانت اسهامات جديدة وضرورية وهذا يعني ان رفع التحدي والاستفادة النوعية مفتوحة امام من يعتبرون انفسهم معنيون بهذا العلم وبرفعته وتطويره في جميع الاتجاهات. ولنردد مع لينين شعاره الدائم: تعلموا، تعلموا، تعلموا.

صديقي المربي

نور الدين موعابيد

صديقي المربي: أعززْ علينا أن نراك تحترق وحيدا في الشمعدان، وقد خاصمك البيلسان، فإذا أنت تلتحف نار بروموسيوس.. تنفخ من روحك، علّك تبعث آخر المحترمين من الرموس.. حسبك أن كل ممتع، مقنع يضاف إليك.. بعيدا عن الحمق والنوك..

أتراك نسيت أنك لطالما حولت العوسج، إلى هودج، والقواصم (الصاد قبل الميم)، إلى عواصم..؟!

نم ملء جفونك، ولا تكتحل عيناك بعبرة على هذه الأرض اليباب، ليس يعنيك تواتر العوائق وتضاعف الإكراهات، وتنكر هؤلاء وأولئك لما يعتريك من أنّات، وما تصدره من آهات..

ولأنك" جمع بصيغة المفرد"، أوتيت من كل شيء، أو اجتمعت فيك/لك المناقب جميعها فاخترت فضلاها، فطوبى لك هذا التوهج..

تعرفك الموانئ والمرافئ، فأنت غجريّ تضرب في أيّ حقل معرفيّ بأكثر من سهم، جوّاب، أفّاق، خفّاق، إلى الإبداع توّاق.. نياشينك حمرة خدود متعلميك وأوسمتك تفعيل قيمك الكونية، بل أرقك، ألقك..

نقاسمك مبدأً ثرًا: "نربي لِنكوّن من أجل الحياة، وليس من أجل الامتحان.."

ديدنك تأمين المدرسة العمومية ضد "التوابع والزوابع" الموغلة في التبضيع، شقيق التضبيع..

وإذا خذلتك (ذرية الفقراء) أضحت لديك (ليت)، علّ (لعل)، أو عسى..

هكذا تبهج، وتبتهج، تنعش، وتنتعش.. فأنت الشمس التي بلا كسوف، القمر المتطاول على الخسوف..

ولهذا وذاك، فإن الأيام تكتب ما تمليه أنت، يا صاحبي، منصتا إلى فصولك الدراسية، منفتحا على البراري، تخلخل المدى، تراقص الندى، فإذا ((أنت الطائر المحكيّ والآخر الصدى))..

أيها المربي: حسبك أنك قائد (أوركيسترا) السمفونيات جميعها على الرغم من تواتر العوائق، وتكاثر العراقيل، بل لله درك صامدا، ثابت القلب والقدم، لا تني تقتحم...

الثقافة والتغيير

على هامش البحر

أضع يداي على صدري
الوقت ضهيرة صيف
الجائحة مستمرة
الأخبار سيئة للغاية
موتى و مرضى و تفجيرات في كل مكان
أبحث عن مطعم للغداء
شهيتي ليست على ما يرام
على شط البحر
رائحة الموت تغلبها رائحة العرق
والسمك المقلي
من يموت هنا يدفنه الرمل
ومن لا يموت يقتله الملل
ومن لم يهرب بعد من لعنة المكان
يخطط للهروب
يدفنون أسرارهم في بئر
ثم يركبون البحر
بين الموت هنا و الموت هناك
بين الموت و الموت
الفرق كبير
أنهي غدائي
أجلس تحت الشمس
وألعن الشيطان
وأنام...
ماذا بقي من العالم الذي نعرفه غير الخراب
ماذا ببقى من العالم كما نعرفه
غير خرابه
وخرابنا
لك وحشة أيها الموت
عندما تريد دفني
إقرأ علي السلام
ورتل لي الفاتحة
فإنها تذكرني بحروفي الأولى
وأنا اجلس القرفصاء
صغير بين صغار الفقراء
وأحفظ عن ضهر قلب
ما قاله لي الرب
في مسجد صغير
وهو ينضر إلي من أعلى سمائه
بكثير من الحب

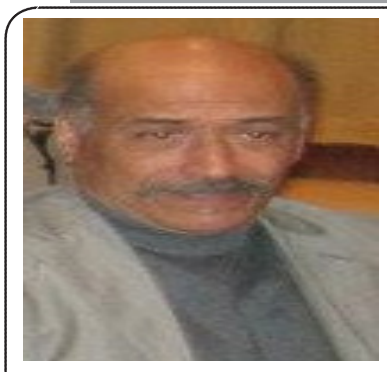

سبق للجريدة ان اجرت حوارا مع الاستاذ العربي حنان وقد قام بالحوار الفقيد عبد الرحيم الخادلي وبمناسبو نشرنا لمف هام يتطرق لموضوع تشكل النواة الصناعية للبرجوازية الكمبرادورية المغربية وتناول عوامل وحدة هذه الطبقة الاجتماعية كما عوامل صراعها وتناقضاتها الداخلية يسرنا ان نعود للحوار الذي اجريناه مع استاذ الاقتصاد العربي حنان الاقتصاد المناضل. فالأستاذ العربي حنان، الغني عن التعريف، حاصل على دكتوراه الدولة حول أزمة التصنيع بالعالم الثالث، محاولة ملامسة في إطار النظام الاقتصادي العالمي نوقشت في يونيو 1984، عمل بوزارة المالية من 1971 إلى أواخر 1975، إطار مالي ومستشار اقتصادي، التحق بجامعة محمد الخامس كمدرس بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بالرباط. وعمل كأستاذ محاضر بمعاهد مغربية وأجنبية إلى حدود منتصف التسعينيات، كما اختير كرئيس شعبة بنفس الكلية من 1994 إلى 1997، وساهم بعدة ندوات وطنية ودولية وله عدة كتابات ومقالات وكتب... نعيد نشر اهم القضايا التي نعتقد انها تسعفنا في القاء المزيد من الضوء على عناصر ملف عددنا. فالشكر موصول طبعا للاستذ العربي حنان الذي لبى دعوة واستضافة الجريدة وتلقى اسئلة الفقيد عبد الرحيم الخادلي والذي نحيي ذكراه ونتذكر مكارم اخلاقه الشيوعية وتفانيه في خدمة مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين وتفانيه في خدمة الاعلام المناضل لحزبن.

1 كيف ينظر الاستاذ العربي حنان الى التوجهات العامة التي سلكتها الدولة المغربية وترجمتها في سياسات سميت بالتصنيع بالمغرب ؟

لقد تحدثت عن البرازيل، الأرجنتين... أما المغرب آنذاك كان يهتم بالسياسة للتنمية الصناعية. هذه الأخيرة يمكن تقسيمها إلى شطرين : الشطر الأول ما بين سنة 1960 إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي. وأفضل أن أتكلم عن مسلسل التصنيع بالمغرب، وربما يمكن أن ارجع إلى السياسة الصناعية. وحينما أتحدث عن هذه الفترة يمكن الإيجاز عن مسلسل التصنيع في بعض النقط : بدأ بالصناعات المستبدلة للواردات، وبالصناعات التحويلية أو التي تقيم المواد الأولية كالفلاحة والفوسفاط والمعادن. وفي هذا الإطار فالخطة الخماسية الأولى في سنة 1960 إلى 1964، هذه الخطة التي انطلقت بعد تقييم الاقتصاد المغربي ما بين 1958 و1960، اقترحت مشاريع : مشاريع الصناعة التحويلية للمواد الزراعية حتى تثمن الفلاحة ومشاريع تحويلية للمعادن خاصة الفوسفاط والحديد والزنك والكرباط... فكانت هناك مشاريع : مشروع السياسة السكرية، ومشروع تحويل الفوسفاط ومشروع الكيماويات (لاسامير) وهناك مشروع الحديد والصلب.

هذه المشاريع، إذا عبرت عن شيء فإنها تعبر عن البحث عن التموقع في إطار التقسيم الدولي للعمل، كما كان الحال بالنسبة للبرازيل والأرجنتين فيما قبل. وكما كان هو الحال بالنسبة للمغرب، في نفس الفترة السابقة، في روسيا والهند وفي مصر وبعيد ذلك في العراق. هذا الوضع بالمغرب جاء على اثر اكراهات تجارية واكراهات الاستثمار لاستجلاب اكبر ما يمكن من الصناعات التي يعول عليها في خلق مفاعيل بالدرجة الأولى وثم بالدرجة الثانية على النسيج الاقتصادي المغربي أي بعبارة أخرى خلق نواة للنسيج الصناعي يلعب دورا تنمويا فيما بعد. إلا أنه وقعت أزمة مالية سنة 1965، وتبلورت سنة 1966 إلى طلب العون من صندوق النقد الدولي، وهذا الأخير سن إملاءات بنوع من التوقيف أو نوع التقليل من الاستثمار العمومي والاعتماد على الصادرات والسياحة والفلاحة. هذه هي الخطة الثلاثية لسنة 1965-1967. وهذه الخطة تقول : لا يمكن للمغرب أن ينتج إلا ما هو قد يعطيه ربحا إذا أخذنا، كمقياس وكمؤشر الأسعار العالمية. وفي سنة 1968-1972 سنت الخطة الخماسية الثانية، وهذه الخطة لم تتخل عن الاستثمار العام ولكن حفزت الاستثمار الخاص، خصوصا استثمار الشركات الصغرى والمتوسطة. حيث تبين آنذاك أن عددا من الشركات أحدثت وهي شركات صغيرة معظمها تحول من التجارة إلى الصناعة، أحدثت في قطاع النسيج وفي بعض القطاعات الغذائية، لماذا ؟ لأن قانون الاستثمار 31 دجنبر 1959 قبيل خطة 1964-1960 كان محفزا وذلك تحت غطاء الحماية الجمركية وبالتالي نجد عددا من الشركات استثمر في تلك الفترة ما بين 1972-1968-1965. إلا أنه في سنة 1973 كانت هناك ملامح لتصاعد سعر الفوسفاط. فسنت الخطة الخماسية 1977-1973. فهذه الخطة هي التي أظهرت إرادة للتصنيع لكون المغرب آنذاك كان فيه من الارتياح المالي، حيث إن فوائض الميزان التجاري ثم التوازن، نوعا ما، في ميزان الاداءات جعل المغرب في موقع يمكنه من أن يباشر مخططا استثماريا مهما، كان النصيب الأكبر منه للقطاع العام وللشركات ذات الاقتصاد المختلط كما كانت تسمى، إذ كانت تجمع بين القطاعين العام والخاص. إلا أنه في سنة فيما بعد انحدر سعر الفوسفاط وأصبحت الدولة في مأزق ابتداءا من سنة 1977. فسنت خطة ثلاثية سنة 1980-1978-1977 وهي خطة الركود والتفكير فيما يمكن القيام به وتجميد دور الدولة وانتظار ما يمكن أن يفعله القطاع الخاص. وفي هذا الإطار يمكن إدخال ظهير 2 مارس 1973 (ظهير المغربة) وذلك لتحفيز القطاع الخاص ولمشاركته مع الرأسمال الأجنبي في عدد من القطاعات. تم هناك تعديل قانون الاستثمار بظهير 17 يناير 1983، حيث نجد، ولأول مرة، قانون الاستثمار يراعي الجهوية، هذه الأخيرة التي أتت في الجزء الثالث من الخطة الخماسية 1974-1973. إذن بدأت عملية انتظار وبدأت التوازنات الاقتصادية الأساسية يعني ميزانية الدولة، الميزانية التجارية، ميزان الاداءات... بدأت في التدهور، وبدأت ملامح أزمة مالية بالمغرب ابتداءا من سنة 1982-1980 تقريبا، حيث إن عبء المديونية سنة 1983 وصل تقريبا إلى 140% بالنسبة للناتج الداخلي الخام وأصبح المغرب تحت املاءات الرأسمال الأجنبي عن طريق البنك الدولي وخاصة صندوق النقد الدولي، وأصبح المغرب أيضا يطلب نوعا من جدولة الديون داخل نادي باريس ثم نادي لندن آنذاك. وهذا لا يعني إعفاء المغرب من الديون بتاتا، بل بالعكس، فإعادة الجدولة تعني أنك لن تؤدي اليوم وإنما ستؤدي بعد اليوم وبفائدة أكثر ولا تسامح في السوق العالمي، وكما قلت سابقا كان هناك نوع من الشح في دورة الرساميل عالميا في فترة الثمانينيات وثقل المديونية على كاهل مجموعة من الاقتصادات أي أنه كانت هناك إرادة تصنيعية، ونوعا ما، تنموية لا تبحث عن القطيعة مع التقسيم الدولي للعمل آنذاك ولكن عن تموقع مشرف، إلى حدا ما، للاقتصاد. ولكن ابتداءا من الثمانينيات، ربما، كان هناك نسيان لهذا المسار، مسار الخطة الخماسية، خاصة لسنتي 1974-1973.

هذه المشاريع، إذا عبرت عن شيء فإنها تعبر عن البحث عن التموقع في إطار التقسيم الدولي للعمل، كما كان الحال بالنسبة للبرازيل والأرجنتين فيما قبل. وكما كان هو الحال بالنسبة للمغرب، في نفس الفترة السابقة، في روسيا والهند وفي مصر وبعيد ذلك في العراق

2 هل يمكن إقامة قطاعات اقتصادية مؤدية للنمو أو الصعود ؟

من حسن الحظ آنذاك، أن قطاع السكر مثلا، قبيل الثمانينيات، بدأ يلبي تقريبا 64% من حاجيات السوق الوطنية، ومن حسن الحظ أيضا، أن مشروع الحديد والصلب بالناظور كان جاهزا تقريبا، وأن مشروع مغرب فوسفور 1 ومغرب فوسفور 2 لتحويل الفوسفاط إلى الحامض الفوسفوري... كانت السلطات المغربية قد بدأت في انجازه، وأن بعض الصناعات بلغ نوعا من الذروة في تصدير واستجلاب العملة الصعبة، وهي الصناعات الغذائية، وصناعة النسيج والملابس. فبفضل بعض التعاقدات مع ما يسمى بالسوق الأوروبية آنذاك أي الاتحاد الأوروبي حاليا وكذلك بفضل التفاهمات مع أوروبا ودول في الكارايبي وإفريقيا واسيا وهي اتفاقات كانت تسمى الألياف المتعددة مكنت المغرب آنذاك من تصدير واستجلاب العملة الصعبة.

وتجدر الإشارة، إذا رجعنا إلى السؤال السابق، إلى أن السياسة الصناعية بالمغرب ابتداءا من سنة 1978 كانت تتسم بالانتظارية وبالتفكير جليا في التوازنات الكبرى أي الميزان التجاري وميزان الاداءات والموازنة العامة. وفي هذا الظرف، انحدرت نسبة الاستثمار أي حجم الاستثمار على الناتج الداخلي الخام، من 36% كما قرر لها في الخطة الخماسية 1977-1973 إلى 20% وبدأت تتراوح ما بين 18% إلى 21% طوال سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. إذن هذا يعبر عن تراجع الإرادة التنموية

يتبع في الصفحة 15

تتمة الحوار

عبر الاستثمار، وعن تراجع بعض الأدوات التي كانت تستعملها الدولة كاستعمال صندوق الإيداع والتدبير مثلا في الاستثمار الصناعي كاستعمال البنك الوطني للإنماء الاقتصادي آنذاك، وللملاحظة فإن هذا البنك تم حله في بداية التسعينيات ولم يعد يستثمر ولم يعد أداة ناجعة في الاستثمار الصناعي، وكذلك تم تغييب، نوعا ما، مكتب التنمية الصناعية بعدما قام بمجهودات محمودة في مجال

مواكبة خلق شركات في فروع إنتاجية لا بأس بها كالميكانيك مثلا. كما حصل هناك تراجع فيما يخص نسبة نمو القيمة المضافة الصناعية، حيث إن الخطة الخماسية 1977-1973 كانت تهدف إلى معدل النمو بنسبة 11%، وحصل تراجع القطاع الصناعي. وبدأنا نلاحظ تغييب بعض الأدوات في التمويل الصناعي كالشركة الوطنية للاستثمار. ولكن، في نفس الوقت، كان تغيير قانون الاستثمار سنة 1959 واستبداله بقانون استثمار 13 غشت 1973 لأجل تحريك أو إدراج الادخار الخاص للاستثمار عبر الشركة الوطنية للاستثمار وعبر صندوق الإيداع والتدبير، ويمكن القول أنه كانت هناك محاولات لخلق شركات، ولو كانت متوسطة وصغرى، كما حاول البنك الدولي أن يفتح ما يسمى بخط دين لتشجيع الاستثمارات في المقاولة الصغرى والمتوسطة عبر البنك الوطني للإنماء الاقتصادي.

وكما أشرت سابقا أن هناك قانون 2 مارس 1973 للمغربة، وقد يرجى من ذلك توسيع القاعدة الاجتماعية للرأسمالية المحلية بجانب الرأسمال الأجنبي. إلا أنه لوحظ شبه نسيان كل المشاريع التي قد تنمي النسيج الاقتصادي الوطني، وبدأ، ابتداءا من خطة 1980-1978 التفكير، خاصة، في القطاعات التصديرية، كأننا نعود، بعد أكثر من عشر سنوات، إلى خطة 1968-1966 (الخطة الثلاثية بعد مغادرة الخطة الخماسية 1964-1960) التي تخلت عنها السلطات المغربية ابتداءا من سنوات 1964-1963 ثم الأزمة المالية 1965. ويمكن القول أنه ابتداءا من هذه الخطة بدأ التفكير، خاصة، في البحث عن طرق لاستجلاب الرأسمال الأجنبي أي أن الهاجس الأساسي آنذاك هو ميزان الاداءات يعني دخول الرساميل وأداء الدين الخارجي والبحث عن توازن هذا الميزان مما تسبب، مع الأسف، في عواقب التخلي عن التصنيع التنموي أو السياسة الإرادية للتصنيع التنموي.

وسرى هذا الوضع إلى حدود الثمانينيات، صحيح أنه كانت هناك خطة خماسية 1985-1981 ثم خطة 1992-1988، لكن في الحقيقة هاتين الخطتين لم تترجما إرادة سياسية للاستثمار الصناعي التنموي، بل كانتا تحثان، خاصة، على الصادرات، وتشجيعها واستجلاب، ما يمكن من الرساميل الأجنبية والحث على نوع من استدراج الادخار المحلي للاستثمار. فهاتان الخطتان المذكورتان هما بمثابة خطط وبرامج كانت تحت مظلة إملاءات صندوق النقد الدولي، هذا الأخير بدأ يعطى للمغرب بعض القروض المرحلية وذلك في إطار ما يسمى بالحساب العام وبالحساب الخاص. فهذه التقنية جعلت المغرب دائما تحت مظلة الإملاءات، وبعد كل فترة يجب أن يعطى الحساب ويبين له أنه في طريق استقرار الموازين الأساسية. إلا أن صندوق النقد الدولي ألح على تغييرات بنيوية وذلك عبر التخفيف عن الموازنة العامة وعن نقص الطلب الخارجي وعن تشجيع الصادرات، فكل هذا يمكن أن يكون له منطق بالنسبة لصندوق النقد الدولي لأن منطقه هو الأمد القصير وليس بالأمد الطويل، فكنا نعيش، مع الأسف، وكانت إذاك سنوات الجفاف، وكنا نعيش الأمد القصير، ولا يمكن أن نثق آنذاك في خطة رباعية أو خماسية، وبالتالي فمرجعية السياسة الصناعية آو التصنيع بدأت تندثر بالتدرج، فلم تكن هناك مرجعية قارة منبثقة عن إرادة وطنية، بل كانت هناك سياسات وخطط همها الوحيد هو تلبية الإملاءات الدولية واستمر ذلك أكثر من عشر سنين عانت فيها فئات اجتماعية ما عانت.

وهذه الخطة يجب عليها أن تتناغم مع التغييرات التي وقعت في الاقتصاد العالمي وقد أشرت إلى بعض سماتها فيما قبل، ولكن هناك بعض السمات لا بد من الإشارة إليها، فهناك ما يسمى بالعولمة وهي شيء طبيعي في تاريخ الرأسمالية

3 فما هو المفعول السلبي لهذه المعاناة ؟

هذه المعاناة جعلت التصنيع المستبدل للواردات يعرف عدم القدرة على الاعتماد عليه. لأن السوق الوطني تقلص والقدرة الشرائية للطبقات العاملة والكادحة والسواد الأعظم من السكان والطبقات المتوسطة تقلصت وأصبحت بعض الشركات، التي أحدثت من اجل استبدال الواردات، تفكر في تصدير ما يحتاج إليه المستهلك المغربي، وحتى الدولة شجعت على التصدير وكان همها الوحيد هو العملة الصعبة وتوازن ميزان الاداءات. وبقيت الحالة على ما هي عليه حتى بداية سنوات الألفينات وانطلقت رؤية، لا أقول بالتصنيع التنموي، ولكن من اجل مسار صناعي، وهذه الخطة يجب عليها أن تتناغم مع التغييرات التي وقعت في الاقتصاد العالمي وقد أشرت إلى بعض سماتها فيما قبل، ولكن هناك بعض السمات لا بد من الإشارة إليها، فهناك ما يسمى بالعولمة وهي شيء طبيعي في تاريخ الرأسمالية : أتذكر أنه في سنة 1984، حينما كنت أحرر أطروحتي –دكتوراه الدولة، كتبت في الجزء الأول منها عن الطبيعة العالمية للرأسمال، وبالتالي فإن العولمة ليست امرأ جديدا، وتحدثت عن عملية تدويل الرساميل على الصعيد العالمي وألح على أنه قد يأتي ما سميته بفيضان الرأسمالية في كل بقاع العالم، فالرأسمالية إذن كانت حاضرة، إلا أن المسؤولين لم ينتبهوا إلى هذا المعطى، ويمكن القول بأنها أصبحت إكراها لابد منه، وأصبح لابد من الرجوع إلى ما كان عليه العالم قبل السياسات الوطنية التي درسناها بالنسبة لأوروبا ما قبل سنة 1850 بالنسبة لانكلترا تم لأوروبا فأمريكا الشمالية وبعدها روسيا والصين... واستمرت هذه السياسات إلى حدود السبعينات والثمانينات، وهناك من استفاد وجنى ثمارها ككوريا الجنوبية والبرازيل مثلا وهناك من ينتظر. ومن جهة أخرى فالمغرب صادق على اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وعلى اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي أي أنه صادق على ما يسمى بنزع الحماية عن الوحدات الصناعية المغربية في ظل سيرورة التصنيع عن طريق الصناعات المستبدلة للواردات ثم صادق على اتفاقيات التبادل الحر بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية ومع تركيا والأردن ومصر... ثم انفتح انفتاحا كليا على السلع والخدمات العالمية، أي أنه انفتح لغزو كل صناعة أو فرع صناعي أو جزء من مسلسل الإنتاج يكون ذا نجاعة في دولة أخرى قريبة من المغرب، إذ أصبح المغرب سوقا للدول الأخرى وأن الميزان التجاري انتقل إلى ما يمكن تسميته بانعدام توازن الميزان التجاري وعبر ذلك انعدام توازن في ميزان المداخيل.

تعديل القاسم الانتخابي

وتوسيع تمييع الانتخابات

محمد شاعـــر

يرتبط ما يسمى القاسم الانتخابي بالقانون التنظيمي 27-11 المتعلق بمجلس النواب ، حيث ينص هذا القانون في مادته الأولى على إجراء انتخاب المجلس بالتمثيل النسبي على أساس قاعدة أكبر بقية ، وينص في المادة 84 على توزيع المقاعد على اللوائح بواسطة القاسم الانتخابي ،ثم بأكبر بقية ، وذلك بتخصيص المقاعد المتبقية على اللوائح التي تتوفر على عدد مصوتين الأقرب إلى القاسم المذكور. وتجدر الإشارة إلى أن الأوراق الملغاة التي حددتها المادة 79 لاتعتبر في نتائج الاقتراع مما يعني أن احتساب القاسم الانتخابي أو الحاصل الانتخابي يتم على أساس الأصوات المعبر عنها بشكل صحيح وليس على أساس عدد المصوتين أو عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية . فإذا صوت مثلا 32000 شخص في دائرة انتخابية تتوفر على 5 مقاعد ومسجلا بها 40000 شخص في اللوائح الانتخابية، وألغيت في الفرز 2000 ورقة تصويت ، فإن القاسم الانتخابي نحصل عليه بقسمة 30000 مصوت تصويتا صحيحا على 5 أي على عدد المقاعد المخصصة للدائرة ، وهذا الحاصل هو 6000 ، لنفترض أن هذه الدائرة ترشحت بها 6 لوائح انتخابية ، حصلت فيها اللائحة الأولى على 12000صوت فإنها تفوز بمقعدين ، وحصلت اللائحة الثانية على 7000 صوت فإنها تفوز بمقعد واحد، وحصلت اللائحة الثالثة على 6500 صوت فإنها تفوز بمقعد واحد ، باقي اللوائح حصلت الرابعة منها علة 2500 مقعد والخامسة على 1200 مقعد والسادسة على 800 مقعد ، ومازال هناك مقعد شاغر سيتحدد الفائز به على أساس قاعدة أكبر بقية ، وفي مثالنا هو اللائحة الرابعة التي حصلت على 2500 صوت. هذا هو الوضع الحالي لكيفية احتساب نتائج الاقتراع التشريعي ، والذي تعمل وزارة الداخلية على تعديله ، إذ تشير بعض المصادر أنها وضعت مقتضيات تعديلية للقانون 27-11 وخاصة فيما يتعلق بالقاسم الانتخابي لدى المجلس الحكومي للمصادقة عليه . ويتمثل هذا التعديل في قاعدة الاحتساب إذ سيصبح احتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية وليس على أساس الأصوات المعبرعنها بشكل صحيح . إن الخلفيات من التعديل واضحة ولاتخرج عن السياسات التي اعتمدها المخزن منذ ما بعد حركة 20 فبراير والتي تؤشر على الرغبة في استرجاع حتى تلك التنازلات الغير ذات أهمية التي فرضتها حركة 20 فبراير سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي . ففي هذا الأخير ومن خلال تعديل القاسم الانتخابي يريد إلغاء أي أثر للمقاطعة الواسعة للانتخابات في نتائجها من خلال احتساب حتى المقاطعين في استخراج القاسم الانتخابي بل و ممكنم حتى المتوفين لنعود من جديد إلى الفساد الانتخابي بصيغته البصراوية الذي انضاف إليه في العشريتين الأخيرتين الفساد الانتخابي المالي ، ومن جهة أخرى فإن احتساب جميع المسجلين في اللوائح الانتخابية سواء الذين صوتوا أو لم يصوتوا سيعيد المشهد السياسي إلى وضعية أكثر بلقنة مما هي عليه الآن ،وقد تفرز حتى تخليا عن ضرورة تعيين شخصية من الحزب الفائز على رأس الحكومة وهو الأمر الذي أوعز المخزن لبعض الأحزاب المخزنية أو المخزنة للمطالبة به. بل إن ذلك أمر يوسع تمييع دور الأحزاب مستفيدا من هرولتها للحصول على الريع السياسي والانتخابي. وتبرز هذه الهرولة وهذا التمييع من خلال تغييرأحزاب مثل الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والبام مواقفها من التعديل بين عشية وضحاها، ، حيث لم تتضمن مذكرة الاتحاد المقدمة في سياق الإعداد الإطار التنظيمي والقانوني للانتخابات أي اقتراح لاحتساب القاسم الانتخابي على أساس المسجلين في اللوائح، وجاء في مذكرتي الاستقلال والبام اقتراح القاسم الانتخابي على أساس الأصوات المعبر عنها بشكل صحيح، وبعد مدة قصيرة من إصدار هذه المذكرات انقلبت الأحزاب ب360 درجة لتدافع عن تغيير قاعد احتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح. إنه رهان مخزني جديد على استكمال استرجاع كل مأعطاه -ولو كان فتاتا- في دستور 2011 لتغلق كليا صفحة رأى فيها المخزن أنه فقد بعضا مما كان يجسد هيبته قبل 2011.

ففي هذا الأخير ومن خلال تعديل القاسم الانتخابي يريد إلغاء أي أثر للمقاطعة الواسعة للانتخابات في نتائجها من خلال احتساب حتى المقاطعين في استخراج القاسم الانتخابي بل و ممكن حتى المتوفين لنعود من جديد إلى الفساد الانتخابي

من وحي الأحداث

بهكذا يساهمون في النموذج التنموي البديل

التيتي الحبيب

باقتناء الملك لفندق فخم في قلب باريس بقيمة تفوق 80 مليون اورو يقدم الرأسمال الريعي السائد ببلادنا حجة جديدة عن طبيعته الطبقية. ففي عز جائحة كوفيد 19 التي قصمت اقتصاد المغرب وضربت في مقتل مصالح الطبقات الاجتماعية الكادحة من عمال وفلاحين وفئات اجتماعية متوسطة يهرب هذا الراسمال الى جنات استثمارية ليحصل على الارباح المضمونة والسريعة.

تتكلم الدولة ومن خلال اعلى المسؤوليات عن فشل النموذج التنموي وتعين لجنة من اجل وضع بديل واذا بهؤلاء المسؤولين انفسهم يعطون المثال على مواصلة نفس الاختيارات التي انبنت عليها كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي ادت الى الانهيار الذي يعيشه المغرب اليوم في القطاعات العمومية وفي تفاقم البطالة بسبب فقدان الشغل وإغلاق وحدات الانتاج وغرق المغرب في الديون والتبعية للخارج وعدم ضمان السيادة الغذائية والدوائية والطاقية.

من خلال هذا الحدث الذي اصبح جاريا على لسان الراي العام المغربي والدولي يؤكد الراسمال التبعي ببلادنا بانه هو من يحدد ويختار السياسات التي تخدم مصالحه. فمهما كانت مقترحات ومخرجات لجنة بن موسى فانه لن تكون الا ترجمة لخدمة هذه المصالح.

ان الاعتقاد بإمكانية التوفيق بين مصالح الكتلة الطبقية السائدة ومصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين هو ادعاء كاذب ومفضوح فكيف يمكن التوفيق بين تهريب راس المال الى الخارج وتوظيفه في جني ارباح في المضاربات العقارية وبين خلق مناصب الشغل القار والمنتج في المغرب وحماية الاقتصاد من الهشاشة وبناء السيادة الوطنية بما تعنيه من توفر الغذاء والعلاج والطاقة ...؟

في عهد التواصل وتحول العالم الى قرية لا يمكن التستر على فضائح يرتكبها مهربو الثروات وناهبو خيرات البلاد المتسببون في الفقر الذي شمل غالبية شعبنا.المسؤولية يتحملها هذا الرأسمال الجشع المتهرب من واجباته والذي يجري خلف الربح السريع. إن اختيار توظيف هذا القدر من الرأسمال وفي هذا الظرف العصيب دليل على ما يحضر من سياسات النموذج التنموي البديل والتي ستسلم للحكومات المقبلة قصد التطبيق.